

النوم والسياسات العامة

الخطة الوطنية للرعاية الاجتماعية :

بين الدولة والمرأة

إصلاح جاد وبني جونسون

وريتا جتمان

النوع والسياسات العامة

أوراق عمل

رقم (٢)

الاستثمار في نصف السكان :

مراجعة نقدية لخطة البنك الدولي

"المساعدات الطارئة للمناطق المحتملة"

آيلين كُتاب وساند جاسر

ومجدي المالكي وسهى هندية

المجتمع والنوم في فلسطين :

نقد لوثائق الوكالات الدولية

حول سياساتها العامة

ليزا تراكي



برنامج دراسات المرأة

جامعة بيرزيت

تموز ١٩٩٦

حقوق الطبع محفوظة لدى المؤلفين

تم انجاز العمل المتضمن في هذا المنشور بدعم من مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا)

برنامج دراسات المرأة - جامعة بيرزيت ، فلسطين

هاتف: ٩٩٨٣٠٠٠ - ٢ - (٩٧٢) أو ٩٩٨٣٩٥٩ - ٢ - (٩٧٢)

فاكس: ٩٩٥٧٦٥٦ - ٢ - (٩٧٢) أو ٩٩٨٣٩٥٩ - ٢ - (٩٧٢)

النوع والسياسات العامة

الصفحة

- ٣ مقدمة
- ٧ الخطة الوطنية للرعاية الاجتماعية :
بين الدولة والمرأة
اصلاح جاد وبني جونسون
وريتا جقمان
- ٢١ الاستثمار في نصف السكان :
مراجعة نقدية لخطة البنك الدولي
"المساعدات الطارئة للمناطق المحتلة"
آيلين كُتاب وسائد جاسر
ومجدي المالكي وسهى هندية
- ٣٧ المجتمع والنوع في فلسطين :
نقد لوثائق الوكالات الدولية
حول سياساتها العامة
ليزا تراكي

برنامج دراسات المرأة

جامعة بيرزيت

تموز ١٩٩٦

تقديم

إثر التوقيع على اتفاقات أوسلو، أصبح مشروع بناء الدولة في فلسطين محور اهتمام وعمل مجموعة متسعة باستمرار من المؤسسات التي تضع سياسات عامة على المستوى الكلي. وتشمل هذه المؤسسات مؤسسات دولية، ومتعددة الأطراف، وجهات حكومية في بلدان منفردة. إن الصعوبة التي يواجهها الأكاديميون والعاملون في حقل التنمية من الفلسطينيين في الإمساك بكافة التبعات العديدة التي ستترتب على هذه الاجندات المختلفة، لا تعود الى مجرد حداثة هذا المشروع، بل وإلى العدد الكبير للأطراف ذات العلاقة بهذه العملية، وإلى تنوعها الهائل أيضاً. ومن هذه الناحية، فإن المقالات التي يحويها هذا المجلد هي محاولة أولية لمعالجة الوضع المشار إليه، حيث تمثل نظرة نقدية تمهيدية من جانب أكاديميين فلسطينيين، ومن جانب عاملين تمويين، إلى مختلف الاجندات التنموية التي يجري الترويج لها، أو التي يجري تنفيذها، على يد مجموعة من راسمي السياسات العامة ومن الفاعلين في مجال التنمية في الإطار القائم رهنأ. إن جدول الأعمال التنموية هذه والتي تخضع لمسألة نقدية في المقالات المنشورة لها أهمية حاسمة في صياغة المستقبل الفلسطيني. ويسلط كاتبو المقالات الضوء على أسئلة مفتاحية بشأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين من خلال تحليل هذه الاجندات والسياسات العامة المقترحة منطلقين في ذلك من منظور النوع الاجتماعي.

هذا المجلد هو الثاني في سلسلة أوراق العمل حول "النوع الاجتماعي والمجتمع" التي يصدرها برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت. وتهدف أوراق العمل هذه إلى إثارة حالة من الجدل والنقاش حول القضايا الأساسية في دراسة العلاقات المرتبطة بالنوع الاجتماعي في المجتمعين العربي والفلسطيني. كما يهدف برنامج دراسات المرأة عبر ما يصدره من أوراق إلى المساهمة في الجدل الدائر حول السبل الأمثل لتطوير استراتيجيات وسياسات وممارسات عملية بغية بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي يتكون من أفراد متساوين، يتمتعون بحقوق سياسية واجتماعية واقتصادية مُصانة.

وتصدر سلسلة أوراق العمل هذه في إطار مشروع البحث الجماعي الجاري في برنامج دراسات المرأة تحت عنوان "النساء الفلسطينيات في المجتمع"، والذي يشارك فيه مجموعة من الباحثات والباحثين المحليين إضافة إلى الباحثات العاملات في البرنامج. ويهدف مشروع البحث إلى إنتاج سلسلة من التقييمات والدراسات المنطلقة من منظور النوع، عن الأدبيات والأبحاث التي تتناول المجتمع الفلسطيني في الفترة فيما بعد عام ١٩٦٧. ويتركز النظر في هذه الأدبيات في أربعة مجالات رئيسية تم اعتبارها ذات أولوية بالنسبة للنساء: الإقتصاد، والتعليم، ومجال الإستحقاقات والرعاية الاجتماعية، ومجال الثقافة والمجتمع. إن الإقرار بالنوع كجزء لا يتجزأ من أي تنظيم إجتماعي، وإقراره تالياً كوحدة ضرورية للتحليل، قد فتح آفاقاً جديدة وهامة أمام البحث العلمي، وأمام إمكانات صياغة سياسات عامة، ناجعة ومنصفة لمختلف الفئات الاجتماعية. ويأمل برنامج دراسات المرأة إلى أن يساهم بدوره في عملية البحث العلمي، وفي صياغة السياسات العامة في فلسطين، إنطلاقاً من مقولة النوع الاجتماعي.

تدرس المقالات الثلاثة المنشورة في هذا المجلد وثائق رسم السياسات العامة التي صدرت مؤخراً عن منظمة التحرير الفلسطينية، وعن المنظمات الدولية الناشطة في فلسطين. ففي بعض هذه الوثائق تكاد تكون النساء مرئيات، فيما تجري معاملة الرجال والنساء في وثائق أخرى بشكل غير متماثل سواء كان ذلك فيما يخص حقوقهم في المجتمع أو فيما يخص المكانة المعطاة لهم في السياسات التي تقوم السلطة الفلسطينية ببلورتها. كما أن الافتراضات غير المثبتة حول النساء الفلسطينيات وحول المجتمع الفلسطيني والتي تتخلل العديد من هذه الوثائق، تحذ بصورة كبيرة الوصول إلى رؤية شاملة ودينامية للعمليات الاجتماعية الجارية في المجتمع الفلسطيني، ولإمكانيات التنمية المستدامة، والإنصاف المرتبط بالنوع، والعدالة الاجتماعية فيه. ومن خلال إجراء تحليل نقدي لهذه الوثائق، نتوصل أوراق العمل المنشورة إلى تقديم مجموعة من التوصيات الرامية إلى صياغة سياسات عامة أكثر إنصافاً لمختلف الفئات الاجتماعية. كما تهدف التوصيات إلى تقديم منهاج أكثر وعياً بقضايا النوع الاجتماعي لتؤخذ بعين الاعتبار عندما تقوم السلطة برسم سياساتها العامة.

في مقالة "الخطة الوطنية للرعاية الاجتماعية: بين الدولة والمرأة" التي أعدها يوسف الصايغ، تقوم الباحثات ريتا جفمان وإصلاح جاد وبيني جونسون، بتبيان الاهتمام الشحيح الذي أولاه راسمي السياسات حتى الان لمسألة الرعاية الاجتماعية لا وبلسياسات الاجتماعية ككل، رغم حاجة الفلسطينيين الملحة للرعاية والحماية الاجتماعيتين. وتثير المقالة أسئلة نقدية حول الإشكال التي يجري بها التذهن المفاهيمي لكل من الاستحقاقات الاجتماعية، وحقوق المواطنة، في السياسات التي تعمل السلطة الفلسطينية على بلورتها. كما تظال الأسئلة الأشكال الملموسة والمحددة لهاتين المسألتين في وثائق السلطة. وبهذا الصدد تُبرز الكاتبات ما تحمله وثيقة "للرعاية الوطنية والترويج" الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية، من ملامح نظام متحيز وغير متكافئ من حيث قضايا النوع، تتأسس فيه الاستحقاقات الاجتماعية على العمل المأجور بشكل رئيسي، فيما لا يجري الإقرار والإقرار بمساهمات النساء المجتمعية. وتخلص الكاتبات إلى التأكيد على أن السبيل الوحيد لتحقيق وتأمين الإنصاف الاجتماعي، وكذلك الإنصاف المرتبط بالنوع، في المجتمع الفلسطيني، هو صياغة وبلورة فهم أوسع وأكثر شمولية للاستحقاقات الاجتماعية كحق من حقوق المواطنة.

وعلى نفس النسق، فإن مقالة "الإستثمار في نصف السكان: مراجعة نقدية لخطة البنك الدولي، المساعدات الطارئة للمناطق المحتلة" تصور وبدقة غياباً شبه كلي للنساء عن هذه الوثيقة، وبالتالي تغييبهن كمكونات في هذا البرنامج الرئيسي الهام لإعادة بناء الإقتصاد الوطني الفلسطيني. ويحلل كتاب الوثيقة، وهم آيلين كُتاب وسائد جاسر ومجدي المالكي وسهى هندية، المقترحات التي يتقدم بها البنك الدولي لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، من زاوية انعكاساتها على مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني، وعلى أدوارها المتعددة في المستقبل. وتؤكد الوثيقة بهذا الخصوص أن غياب التذهن المفاهيمي الصحيح للنوع، ولللاقات المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وبخاصة النشاطات الاقتصادية والأدوار المتعددة للنساء، لا بد وأن يحيل النساء إلى هوامش وحواشي عملية التنمية الاقتصادية. وتشير المقالة أيضاً إلى أن هذا التهميش للنساء يترافق مع نظرة برنامج البنك الدولي إلى قطاع المنظمات غير الحكومية بوصفه قطاعاً هامشياً، تكمن مسؤوليته في تحسين حالة اللامساواة المرتبطة بالنوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، علماً بأن وثيقة البنك لا تشدد على هذه اللامساواة ولا تحدها بدرجة كافية، بل تكفي بافتراض وجودها ليس إلا.

وأخيراً، تتناول ليزا تراكي في مقالها الطرق المختلفة التي يجري عبرها التذهن المفاهيمي لمسألة النوع الاجتماعي في وثائق رسم السياسات العامة التي تستهدف النساء الفلسطينيات على وجه الخصوص. وتطرح تراكي مسألة الافتراضات التي تتضمنها هذه الوثائق حول المجتمع الفلسطيني، وتتفحص البنى الفكرية التي تقوم عليها الافتراضات الأخرى الواردة في نفس الوثائق. وتبين مقالة "المجتمع والنوع في فلسطين" أن التحليل الكلي للمجتمع الفلسطيني لا يسمح بتناول قضايا مثل اللامساواة الاجتماعية والتحول الاجتماعي بصورة مناسبة. وتظهر المقالة أيضاً كيف يجري تصوير المجتمع الفلسطيني وكأنه مجتمع يفتقر إلى الديناميات الداخلية للتغيير. ولدى تفحصها لوثائق السياسات العامة التي يشكل النوع في المجتمع الفلسطيني محور اهتمامها، تحدد ليزا تراكي المشكلة التي تقع فيها هذه الوثائق بأنها مشكلة مفاهيمية، حيث تعتمد أطر نظرية معيارية واستشراقية حول المجتمع العربي وحول النساء العربيات إلى جانب أطر الـ WAD, WID, GAD. وما ينجم عن هذا التزاوج هو فهم إشكالي ومرتبط لدور النوع في المجتمع الفلسطيني، مما يقود إلى إعطاء توصيات مناقضة وغير ملائمة للتغيير الواجب إحداثه.

إن إهمال القضايا الاجتماعية والسياسات الاجتماعية، كما تلاحظ المقالات الثلاثة بطرق مختلفة، لا يأتي على حساب النساء وحدهن، بل وعلى حساب الفلسطينيين ككل، وهم الذين كانوا عانوا الكثير نتيجة لغياب نظام التأمين الاجتماعي، ونتيجة لعدم كفاية الخدمات الاجتماعية المقدمة، فضلاً عن الإذلال الذي تعرضوا له بسبب تلبية احتياجاتهم الملحة عن طريق العمل الخيري والصدقات بدلاً من أن يعتبر ذلك استحقاقاً اجتماعياً لهم. وأما التعريفات الضيقة لكل من "النشاط الإقتصادي" و "الاسهامات الإنتاجية في المجتمع"، وكذلك الإمكانيات المحدودة للحصول على التدريب وعلى فرص العمل المناسبين، فهي تهمش النساء، مثلما أن لها إسقاطاتها وانعكاساتها على العاملين في القطاعات غير الرسمية، لتتحول بذلك إلى قيود على التنمية الصحية والمنصفة للإقتصاد الفلسطيني. وإجمالاً، فإن وضع النساء الفلسطينيات والمجتمع الفلسطيني في إطار مقولة "المجتمع التقليدي" التي لا تخضع لإعتبارات الزمن، يؤدي إلى رسم سياسات عامة تتجاهل الواقع متعدد الأوجه الذي يعيشه الفلسطينيون يومياً، فلا تساعد نتيجة لذلك في تحقيق التطلعات الفلسطينية.

وأكثر من شيء آخر، فإن الدراسات المنشورة في هذا المجلد هي محاولات أولية لطرح مقاربات تعني بالإعتبارات المرتبطة بالنوع الاجتماعي، أمام حقل رسم السياسات العامة، وذلك بهدف المبادرة بفتح حلقات من النقاش الواسع مع راسمي السياسات في المنظمات الدولية، وداخل الحركة النسوية الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية، كما مع الباحثين/ات والعلماء محلياً وخارجياً. فالمشترك بين كافة الوثائق، فيما عدا واحدة منها، والتي أخضعت للمراجعة في هذا المجلد هو أنها لم تكن موضع نقاش ومحط تقييم عامين.

إننا نرحب بأية ملاحظات أو انتقادات توجه للمقالات المنشورة في هذا الجزء من أوراق العمل، ذلك أن هدفها الرئيسي هو وضع مكونات السياسات العامة وأكثرها أهمية على جدول أعمال النقاش العام ومشاركة واسعة للجمهور العريض في هذا الجدل.

المجتمع والنوع في فلسطين : نقد لوثائق الوكالات الدولية حول سياساتها العامة^١

ليزا تراكي

شهدت الفترة التي أعقبت حرب الخليج، وبخاصة ما بعد التوقيع على إعلان المبادئ بين منظمة التحرير وإسرائيل في عام ١٩٩٣، إهتماماً متزايداً بفلسطين من جانب وكالات الدعم والتمويل الدولية. فالتقديرات بأن تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي تلوح في الأفق، دفعت الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى الى رفع مستوى جهودها الرامية الى إنتاج أبحاثٍ وصفية عن المناطق المحتلة وأبحاثٍ أخرى تقدم تحليلاتٍ في ميادين متنوعة، وذلك تحسباً لتنفيذ برامج المساعدة الموسعة في الضفة والقطاع. وتهدف هذه الوثائق بشكل عام الى وصف النواحي الأكثر أهمية وبروزاً في المجتمع والاقتصاد الفلسطينيين، مثلما تستهدف أيضاً تقدير الإحتياجات التنموية، وتحديد السياسات العامة ذات الطابع العملي والتي تهدف الى توفير شروط "التنمية المُستدامة"، فضلاً عن تحديد أولويات التمويل بالنسبة لبرامج المساعدات الدولية.

إن العديد من هذه التقارير قد أصبحت، أو انها تتحول الى مراجع اساسية معتمدة لمجمع التمويل والدعم الدولي. ويبدو مؤكداً ان الوثائق اللاحقة من هذا النوع ستستند الى المعطيات والتحليلات المضمنة في هذه التقارير القائمة.

إن احدى الجوانب الإشكالية لهذه الوثائق جميعاً تكمن في درجة موثوقية المعطيات التي توردها وتستخدمها. فالإحصاءات والأرقام الخاصة بالسكان تعاني من نقصٍ مريع، فيما ان المعطيات حول القطاعات الاقتصادية المختلفة وحول توزع المشاركة في القوى العاملة تتسم بالتناقض وعدم الثبات، وبالنقص والعمومية أيضاً.^٢ ويمثل التحليل جانباً إشكالياً آخر في هذه الوثائق، حيث انه مبني على إفتراضاتٍ غير مدعومة، او مسبقة، عن المجتمع والثقافة الفلسطينيين، وبخاصة ما يتصل بالعلاقات والأدوار والهويات المرتبطة بالنوع. ولدى محاولة تفسير هذه النواقص والعيوب، لا بد من الاعتراف بمحدودية الباحثين والباحثات الفلسطينيات، وكذلك مراكز الأبحاث الفلسطينية، والتي يفترض أن تشكل في نهاية المطاف المصادر الرئيسية والمرجعية لمثل هذه المعطيات والتحليلات. فقد عملت مجموعة من العوامل السياسية والمؤسسية، وكذلك المفهوماتية والفكرية، باتجاه الحد من إمكانية نشوء تقليدٍ راسخ وأساس صلب للبحث في حقل العلوم الإجتماعية في فلسطين^٣، الأمر

^١ كان للملاحظات النقدية التي ابدتها زميلاتي في برنامج دراسات المرأة (حامة بيرزيت)، وبالأخص كل من بيبي جونسون وريما حمامي، دوراً مهماً في تحسين المحاجة المقدمة في هذه الورقة.

^٢ يناقش سليم تماري الوضع العام للأبحاث عن وفي فلسطين، بما في ذلك غياب المعطيات الدقيقة عن السكان وعن موضوعات أخرى، في مقالته:

"Problems of Social Science Research in Palestine: An Overview" (مشكلات البحث في العلوم الاجتماعية في فلسطين: نظرة عامة)

المنشورة في دورية *Current Sociology* المجلد ٤٢، العدد الثاني (صيف ١٩٩٤)، الصفحات ٦٩-٨٦.

* ستجري الإشارة من الآن فصاعداً الى النصين الإنجليزي والعربي عند الاستشهاد بهذه الوثيقة.

^٣ هذه القضايا يناقشها تماري أيضاً. المصدر السابق.

الذي يبقى المجال مفتوحاً أمام التحليلات شبه العلمية، المستندة الى معطيات غير موثوقة والى القبول غير النقدي للـ "حقائق" المستقاة من مصادرٍ ملتبسةٍ ومشكوك بها.

تدرس هذه الورقة وثائق مختارة تعرض لسياسات وكالات دولية، وذلك من حيث تفحص الكيفية التي ترى بها هذه الوثائق الى المجتمع، وإلى العلاقة فيما بين المجتمع والنوع في فلسطين. وتشكل الدراسة جزءاً من مشروع بحثي أوسع يراعه برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، يهدف -إنطلاقاً من منظور النوع- الى المراجعة والتقييم النقديين للكتابات عن فلسطين في أربعة مجالات، تشمل المجتمع والثقافة. وتهدف الدراسات النقدية للوثائق التي ترسم السياسات العامة بشكلٍ خاص، الى تحديد الفجوات في الأبحاث القائمة، واستخراج ما في الوثائق من إفتراضات وأطر تحليلية، سواء كانت هذه مبيّنة او ضمنية. وبهذا المعنى تسعى عملية النقد الى المساهمة في الجدل القائم حول التنمية في فلسطين.

إن الوثائق التي تناقشها الورقة هي:

لينا حمادة-بانيرجي وآخرون
تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة*
(برنامج النوع في التنمية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك،
١٩٩٤)

منظمة العمل الدولية
بناء القدرات من أجل التنمية الإجتماعية: برنامج عمل للفترة
الإنتقالية في المناطق الفلسطينية المحتلة
(منظمة العمل الدولية، جنيف، ١٩٩٤)

البنك الدولي
تنمية المناطق المحتلة: استثمار في السلام، المجلد الأول (نظرة
عامة) والمجلد السادس (الموارد البشرية والسياسات الإجتماعية)
(البنك الدولي، واشنطن، ١٩٩٣)

المقر الرئيس لوكالة الغوث الدولية
تنمية الموارد البشرية و البنية التحتية الإقتصادية والإجتماعية
(وكالة الغوث الدولية، فينا، ١٩٩٢)
الجمعية الإيطالية للنساء في التنمية
ورقة استراتيجية للنوع في المناطق الفلسطينية المحتلة (مسودة غير
منفحة)

^٤ عناوين الوثائق بالإنجليزية (لغة إصدارها) هي على النحو التالي:

1. Lina Hamadeh Banerjee, et al., *At the Crossroads: Challenges and Choices for Palestinian Women in the West Bank and the Gaza Strip* 2. ILO, *Capacity Building for Social Development: Programme of Action for Transition in the Occupied Palestinian Territories* 3. The World Bank, *Developing the Occupied Territories: an Investment in Peace. Vol 1 (Overview), Vol. 6 (Human Resources and Social Policy)* 4. UNRWA Headquarters, *Human Resource Development and Social and Economic Infrastructure* 5. Italian Association for Women in Development (AIDoS), *Gender Strategy Paper for the Occupied Palestinian Territories*

ومن المهم أن نشير منذ البداية الى اننا نتعامل مع جسم من الأدبيات المنتجة لغرضٍ محدد، هو تزويد الوكالات الدولية بجملة من التوصيات، او التعليقات والأسس المنطقية، او كلاهما معاً، التي تخص سياساتها العامة تجاه فلسطين. وعليه فإن الأعمال التي سنقوم بمراجعتها لم يُرد لها ان تكون علمية او تحليلية بالمعنى الأكاديمي، مثلما انها لا تحدد لنفسها هدفاً هو دراسة وتحليل المجتمع الفلسطيني ككل. ومع ذلك، فإنه من الهام رؤية تلك النواحي من المجتمع الفلسطيني التي تعتبرها الوثائق الأكثر أهمية، نسبة للأغراض التي أُعدت من أجلها، والأوثق ارتباطاً بها أيضاً. ومن المهم أيضاً تبيين كيفية الاستفادة من الأطر التحليلية المعتمدة من المصادر الأكاديمية والأدب المختص بالسياسات العامة، إضافة الى رؤية الكيفية التي يجري فيها التذهّن المفهومي للعلاقات والأدوار والهويات المرتبطة بالنوع، وكيف يجري تحليلها. إن هذه المهمة هي ذات أهمية خاصة، نظراً لأن مثل هذه التصورات والتحليلات هي التي تحدد شكل التوصيات بشأن السياسات العامة، وتقررها في الكثير من الأحيان.

تتمفصل مناقشتنا للوثائق المذكورة حول المحاور الرئيسية التالية: (أ) كيفية تذهّن الإطار السياسي والإقتصادي والإجتماعي العام في فلسطين (ب) تشخيص وتحديد القوى الفاعلة في التحول الإجتماعي وديناميات هذه العملية (ج) الإطار التحليلي المعتمد لفهم العلاقات والأدوار والهويات المرتبطة بالنوع (د) المنهجية المستخدمة، بما في ذلك أنواع المعلومات والمعطيات واستخداماتها المختلفة.

تجدر الإشارة الى ان الوثائق قيد النقاش لا تتماثل في نواح عدة. فقد تم إعداد ثلاثة منها من قبل طواقم المؤسسات الدولية بالتعاون مع مستشارين (وثائق منظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، بينما صيغت وثيقة وكالة الغوث من قبل عاملين فيها، وهي لا تحوي توصيات بل تقدّم وصفاً للنشاطات الجارية والمستقبلية. أما الوثيقة الخامسة فقد أعدها استشاريون (الجمعية الإيطالية للنساء في التنمية) من خارج الوكالة التي تعاقدت معهم (الإتحاد الأوروبي). وإذا كانت وثيقتين اثنتين تختصان بالمرأة الفلسطينية، فإن الوثائق الأخرى تغطّي مجالاً أوسع وأكثر عمومية.

الإطار الإجتماعي-الإقتصادي

ليس مفاجئاً ان تكون الوثائق "الإقتصادية"، المعدة من قبل البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، هي التي تحوي الوصف والتحليل الأكثر تركيزاً للإطار الكلي من بين الوثائق المعروض لها. إن هذه الوثائق، الهادفة الى تقدير الإحتياجات التنموية للصفة والقطاع وممكنات "التنمية المستدامة" و"بناء القدرات" في فلسطين، تحدد علاقة تبعية المناطق الفلسطينية المحتلة لإسرائيل باعتبارها المعلم الأبرز في الإطار الإقتصادي الإجتماعي. فوثيقة منظمة العمل الدولية تحدد الخصائص البنوية الرئيسية للإقتصاد الفلسطيني التابع والخاضع للسيطرة الإسرائيلية الكلية على أنها: قاعدة تصنيعية صغيرة، قطاع زراعي تقليدي يقوم على الوحدات الإنتاجية الصغيرة، و"إقتصاد يوفر احتياطي العمل" (إسرائيل بالدرجة الأولى وبلدان الخليج أيضاً)، الإختلالات الكبيرة

في الموازين التجارية، الإستثمار الإنتاجي المتدني، وعدم كفاية البنية التحتية (الصفحات ٤-٧). وترى الوثيقة في "الوضع الإقتصادي" انعكاساً للخيارات المحدودة المتاحة للمناطق المحتلة، فهي تحدد "الفقر" كمشكلة بالغة الصعوبة، تنتج بشكل مباشر عن نقص فرص التشغيل، مقدرة نسبة الفقراء على أنها ١٧٪ في الضفة الغربية و٣٢٪ في قطاع غزة. وتعتبر النساء، اللواتي يضطررن في الكثير من الأحيان الى لعب دور المعيل لعائلتهن، الفئة الأكثر تضرراً من هذه الناحية (الصفحات i-ii). أما وثيقة البنك الدولي، فتحدد مظاهر الإختلالات البنوية في الإقتصاد الفلسطيني التابع في الإعتماد الكبير جداً على المصادر الخارجية لتشغيل القوى العاملة، وفي درجة التصنيع المتدنية للغاية، والبنية التجارية التي تهيمن فيها الروابط التجارية مع إسرائيل وتتكشف عن عجز ضخم في الميزان التجاري، وفي النواقص الكبيرة في مدى توافر البنية التحتية والخدمات العامة (صفحة ٥).

وخلافاً للوثيقتين السابقتين، نجد في وثيقتي وكالة الغوث نقصاً غريباً لأية محاولة لرسم الإطار العام في الضفة والقطاع، بل وأنها تعتبران اللاجئين الفلسطينيين فئة واحدة (وربما يكمن تفسير ذلك في طبيعة العمل الذي تقوم به الوكالة)، بما ينتج عن ذلك من غياب لأي تناول ذي معنى لخصوصيات البلدان المختلفة التي يقطنها اللاجئون. وتزداد غرابة هذه المعالجة عندما تطل الضفة الغربية وقطاع غزة أيضاً، حيث يشاطر اللاجئون في هاتين المنطقتين نفس مصير الفئات الأخرى من السكان، باعتبارهم فلسطينيون يعيشون في فلسطين، رغم انهم (أي اللاجئين) قد يشكلون بمعنى من المعاني تجمعا له خصوصيته وفرادته (خاصة اللاجئين القاطنين في المخيمات). وبشكل أكثر تحديداً، فإن العلاقة فيما بين النظام العسكري الإسرائيلي وبين اللاجئين في فلسطين لا تختلف في جوهرها عن تلك العلاقة التي تقوم بين سلطات الإحتلال والفئات الأخرى من الفلسطينيين. ففي الحاليتين لا يملك الفلسطيني حقوق المواطنة (حتى بالمعنى الضيق للمواطنة كما هو مستخدم في البلدان العربية التي تستضيف اللاجئين)، مما يعني ان الجميع يقفون (غير) متساوين أمام "القانون" ويحرّمون من حقوقهم الإنسانية الأساسية. إن هذه النظرة التي نجدها في وثائق الوكالة، والتي تتعامل مع اللاجئين كـ"جوهر" ثابت وساكن، ينتج عنها تغيير الخطوط الدقيقة التي تميّز الوضع الفريد للاجئين الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وإذا ما أردنا التحديد، فإن هناك تجاهلاً لحقيقة أن اللاجئين في فلسطين هم ليسوا مجموعة من المشردين عن أرضهم والذين يقطنون "بلداً مضيفاً"، بل فلسطينيين يعيشون فوق أرضهم. إذ تقف "الدولة"، وهي في هذه الحالة السلطة العسكرية الإسرائيلية، تجاه اللاجئين في فلسطين، موقفاً مختلفاً عن ذلك الذي تقفه الدولة في الأماكن الأخرى لتواجدهم، فهي لا تميّز بين اللاجئين وبين السكان الآخرين، ولها نفس الواجبات (غير الملّبة على الأغلب) تجاه كل الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها، في توفير احتياجاتهم الأساسية.

ومن منظورٍ سياسي، تجدر ملاحظة ان وكالة الغوث تسيّر بعكس التيار الدولي السائد عندما تواصل التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين كفئة واحدة بصرف النظر عن الأماكن التي يقيمون فيها حالياً. وكذلك فإن الفلسطينيين ما يفتأون التأكيد على ان اللاجئين يشكلون وحدة متجانسة، لا يكونهم مقتلعين من أرضهم فقط، بل ويتشاركهم في مطلبهم الواحد أيضاً. وفي هذا الإتجاه، قاموا المخططات التي استهدفت حل "مشكلة اللاجئين" عن طريق توطين لاجئي الشتات.

تخصّص الوثيقتان اللتان تعالجان وضع المرأة الفلسطينية (وثيقتا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأيدوس) مساحات واسعة لعرض الخصائص الرئيسية للوضع الإقتصادي الإجتماعي العام في فلسطين. ومع ذلك، ونظراً لأن الوثيقتين ليستا عامتين وإنما تركّزان على النساء، نجد ان المعالم المجتمعية التي تُعتبر ذات أهمية في الوثيقتين، والتي يجري إيرادها تالياً، لا تطابق تلك المحددة في وثيقتي البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. فبينما تقر الوثيقتان المختصتان بالمرأة، بأهمية علاقة التبعية بين المناطق المحتلة واسرائيل في تشخيص الوضع العام، وتأخذان بالإعتبار التشوهات والتفككات الناجمة عن السيطرة العسكرية والإقتصادية الإسرائيلية، فانهما تعطيان وزناً أكبر لبعض الخصائص والملاحح المحددة في التنظيم الإجتماعي وفي الثقافة، التي تعتبرها الوثيقتان ذات أهمية خاصة لفهم وضع النساء في المجتمع.

ان الرأي القائل بوجود اعتبار هذه الملاحح والخصائص ذات أهمية استثنائية عند دراسة وضع المرأة وأفاق تحسينه، هي خاصية تشترك فيها الكثير من الأدبيات الأكاديمية ووثائق السياسات العامة، لا عن فلسطين وحدها، وإنما عن المجتمعات الشرق أوسطية ككل. ويبدو أن الإقتراض الكامن خلف هذا الرأي هو انه لا يمكن السير بشكل صحيح في وصف وتحليل مكانة وأدوار وأفاق النساء دون الرجوع الى الجوانب الثابتة في المجتمع والثقافة، الضرورية لفهم المرأة. وهذه الجوانب هي: الثقافة الإسلامية والتقاليد المحلية، تنظيم علاقات القرابة، والقيم السائدة.

إن ما ينتج عن هذا التركيز الإنتقائي هو إخضاع الكثير من القضايا التي ترتبط بمكانة وأدوار المرأة في المجتمع -إن لم يكن معظمها- للتحليل المعياري. وبدلاً من البحث في المستوى المادي عن التفسيرات لظواهر مثل تدني مشاركة المرأة في قوة العمل، او الزواج المبكر، او محدودية فرص تملك المرأة، فإن هذه الأعمال تصر على ايجاد التفسيرات في المستوى الثقافي، أي مستوى الخطاب والأيديولوجيات التقليدية والدينية، حتى لو كانت الدلائل على الأرض تشير الى اتجاه مختلف.

لقد شخصت عالمة الإنسان التركية دنيز قانديوتي هذه الظاهرة الأعم على انها مشكلة "الإستثنائية الإستشراقية"*، وهي مشكلة قائمة منذ زمن طويل، بما ينتج عنها من "حشر [النساء المسلمات] ... في عالم [يتميز] بعدم قابليته المطلقة للقياس والمقارنة".^٥ إن النظرة التي تقول بأن العلاقات والأدوار والهويات المرتبطة بالنوع تخضع في أوساط "المسلمين والشرق أوسطيين" لمنطق ثقافي لا مثيل له في المجتمعات الأخرى (وبخاصة الغربية منها)، قد حالت دون دراسة العوامل والقوى الملموسة التي تشكل وضع المرأة ودورها، بما في ذلك العوامل المرتبطة بالتقاليد والقيم. وإذا كنا سنتناول هذه النقطة لاحقاً، فإنه من الهام ملاحظة ان التقاليد هي في كل مجتمع نتاجات وبناءات مجتمعية، أي انها تتشكل، ويعاد تشكيلها، وتكون

* "الإستثنائية الإستشراقية": orientalist exclusivity

^٥ دنيز قانديوتي، "العلم النسوي المعاصر والدراسات الشرق أوسطية" (بالإنجليزية)، ن: النوع والمجتمع: أوراق عمل، بيرزيت: برنامج

دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، ١٩٩٥، صفحة ١١

موضع صراع، ويعاد بناؤها، على أيدي أفراد ومجموعاتٍ على امتداد الزمن. إن التحليلات التي تُرجعُ كل الأمور إلى "تقاليد" ثابتة وأزلية، "تحكم" بطريقة ما العلاقات والسلوكيات الإجتماعية، ينبغي التخلص منها لصالح مقاربةٍ تفحص أيضاً العوامل الفعلية والملموسة التي تفسر هذه العلاقات والأنماط السلوكية.

الفروقات والتفاوتات الإجتماعية:

فيما تأخذ الوثائق قيد المراجعة التفاوتات في الظروف المعيشية بين المجموعات السكانية المختلفة كمعطى، فإنها ليست سوية في معالجتها لقضايا التراتب الإجتماعي، وللتفاوتات فيما بين المناطق المختلفة وبين المدينة والريف، وبين اللاجئين وغير اللاجئين، في المجتمع الفلسطيني. وفيما يتعلق بالتفاوت الرئيسي الأكثر بروزاً من الناحية الجغرافية، أي التفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة، من الملفت للانتباه ان إياً من الوثائق لا تهتم بدراسة الأسس الإجتماعية للإختلافات من حيث الكثافة السكانية ودرجة الإعتماد على التشغيل في اسرائيل ونسبة اللاجئين بين مجموع السكان. إننا نشير هنا الى خاصيتين متداخلتين للمجتمع في هاتين المنطقتين، واللتي لهما انعكاسات على السياسات العامة الواجب اتباعها. هاتان الخاصيتان هما: حيازات الأرض (ملكيات صغيرة ومتوسطة الحجم في الضفة الغربية، ومزارع كبيرة ومتوسطة في قطاع غزة)، والتراتب الإجتماعي (التجانس الإجتماعي النسبي في الضفة مقابل التفاوتات الطبقية والإجتماعية الحادة في القطاع).¹ إن إياً من الوثائق قيد النقاش هنا لا تواجه موضوعاً الدينامية الطبقية ومظاهر اللامساواة في المجتمع الفلسطيني (رغم ان وثيقة واحدة، هي الصادرة عن منظمة العمل الدولية، تستخدم مفاهيم العدالة الإجتماعية والإنصاف* كمبادئٍ موجهة للسياسة الإجتماعية)، وبالتالي فهي لا تربط العمل التتموي المباشر بإحداث تحولاتٍ في العلاقات الطبقية. وربما كان هذه الأمر متوقفاً في وثائقٍ من هذا النوع، حيث يغيب عنها التحليل الطبقي عادةً، لتقوم بذلك بتجاوز الموضوع الحساس المتمثل باللامساواة النابعة من التراتب الطبقي. فوثيقة منظمة العمل الدولية، التي تتكشف عن وعيٍ بموضوع العدالة الإجتماعية، تعتبر -على سبيل المثال- نقص فرص الوصول الى التشغيل سبباً مباشراً للفقر (صفحة ٨)، وتفترض تالياً بأن خلق فرص العمل هو العلاج الرئيسي لتقليص الفقر (صفحة ١٣). ان المحددات الإجتماعية للبطالة والفقر لا يجري ذكرها في هذه الوثيقة، ويجري اختزال تحليل "الفقر" الى مجرد تشخيص التجليات الأكثر بروزاً للمشكلات البنيوية الأكثر عمقاً.

* الإنصاف هي هنا الترجمة العربية لكلمة equity، والتي لا يجب خلطها مع كلمة equality، والتي تعني المساواة.

¹ سليم تماري، "تحول المجتمع الفلسطيني: التشرذم والإحتلال"، في كتاب: ماريان هايبيرغ وغاير أوفسن (محررون) المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الأوضاع الحياتية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤، الصفحتان ١٩-

المد والجزر في حركة قوة العمل

لا يكمن الإهتمام الأول للوثائق المدروسة في إجراء تحليلات تاريخية لعملية التحول الإجتماعي في فلسطين. ومع ذلك، تُظهرُ المراجعة السريعة ان معظم الوثائق تعتبر (إن كان بجلاء أم بأشكالٍ أخرى) العلاقة الكولونيالية الفريدة بين اسرائيل وبين الجزء المتبقي من فلسطين الذي احتل عام ١٩٦٧، القوة المحركة الأساس للتحول الإجتماعي، بمعنى انها اطلقت سلسلة من العمليات والإتجاهات التي لما تزل تفعل فعلها في التأثير على المجتمع والعلاقات الإجتماعية. ومن بين هذه العمليات، تحظى حركة قوة العمل الى اسرائيل وبلدان الخليج باهتمامٍ واسع، سواء كان ذلك في فترة اوج هذه الحركة في السبعينات وبداية سنوات الثمانين، او في فترة الإتجاه المعاكس بدءاً بأواسط الثمانينات ومروراً بمفصل حرب الخليج. غير ان العواقب الإجتماعية للإتجاهات المختلفة في حركة العمل المأجور الفلسطينية - عدا عن النتائج الإقتصادية بالمعنى الصارم- لا يجري رسمها بشكلٍ كامل في هذه الوثائق. فوثيقة منظمة العمل، وإن كانت ترى بوضوح أهمية العمل المأجور وتصف إقتصاديات المناطق المحتلة بأنها "اقتصاد احتياطي العمل"، فضلاً عن ملاحظتها لكون الأجور تشكل مصدر الدخل الوحيد للكثير من الأسر (صفحة ٢١)، فإنها لا تلتفت الى آثار العمل المأجور وتحولات العمال من الخارج على مستوى الوحدة المنزلية: اي تأثيراتها من حيث أنماط الإستهلاك وأنماط توزيع الدخل، وتقسيم العمل، والتحصيل التعليمي، من بين عواملٍ أخرى.

أما وثيقة وكالة الغوث فتختار أن تسلط الضوء على النتائج او التعبيرات السلوكية لفقدان الرجال للعمل. وتحوي الوثيقة على تأكيد بأن "الأثر الإنساني" للبطالة الواسعة نتيجة فقدان العمل في اسرائيل وفي الخليج يتجاوز كثيراً المصاعب الإقتصادية الواضحة. ففي ظل وضعٍ تضاف فيها المعوقات الموضوعية على حق او فرصة العمل، الى صعوبات ايجاد عمل في ظروف اقتصادية غير واعدة، يتحول العمل الى امتياز وعلامة فارقة. ويمكن للمعيل التقليدي للعائلة (او المعيل الأنثى في حالاتٍ أقل)، إذا ما تعطل عن العمل فترةً طويلة، ان يشعر بأن دوره -وهويته تالياً- كرب للأسرة بات يهتز ويتهدد. وفي وقتٍ بدأت تُثار فيه اسئلة كثيرة حول انماط السلطة التقليدية، يسهل ملاحظة ان العجز عن ايجاد عمل، يتسبب في الإتكسار المعنوي وفقدان احترام النفس.

إن النظر الى النتائج النفسية للبطالة هو أمر مهم حقاً، وما من شك في أن التقدير الذاتي للرجل ينخفض فعلاً بسبب فقدانه للعمل. ومع ذلك، فإن هذا التبني غير النقدي لنموذج الرجولة السائد محلياً (او ما يُفترض انه كذلك) يتجنب، ويلامس بالكاد، القضايا الأكثر أهمية وارتباطاً بالبطالة وحركة قوة العمل. وبالتخصيص، لا ينظر تقرير وكالة الغوث الى حركة وبطالة قوة العمل الذكورية وأثرهما على استراتيجيات إدارة الوحدات المنزلية، وعلى تقسيم العمل داخلها، وعلى التحصيل التعليمي، وعلى أدوار النساء داخل الأسرة.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، فقد توجب على النساء (واللواتي يجري دمجهن عادةً في إطار مقولة "الوحدة المنزلية" ويجري إخفاءهن تحت هذا العنوان) أن يقمن بابتداع استراتيجيات بقاء لعوائلهن، وخاصة في

الحالات التي بدأت فيها الوحدة العائلية البطيريركية، القائمة على العائلة الممتدة، بما تملكه من نظام متأصل للدعم الاجتماعي، تُستبدلُ بوحدة العائلة النووية. ففي ظل ظروف الضغط والأزمة، أصبح العمل المأجور متدني الأجر، والنشاطات الاقتصادية المصنفة ضمن القطاع غير الرسمي (البسطات، الإنتاج المنزلي) خيارات للنساء المتزوجات وغير المتزوجات (وللأطفال في الكثير من الأحيان أيضاً). ولكن آثار وانعكاسات هذه التحولات في تقسيم العمل على علاقات النوع وعلاقات السلطة داخل العائلة ليست معروفة سلفاً بالضرورة، مثلما لا يمكن استنباطها مسبقاً.^٢

الوثيقة الأخرى التي تتطر إلى أثر حركة قوة العمل المأجورة الذكورية على وضع النساء، هي الوثيقة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تحديات وخيارات). بيد ان النقاش الوارد فيها بهذا الخصوص لا يتسم بالإسجام، مثلما انه يركز بصورة مبالغ فيها على نواح لا يمكن اعتبارها ذات ارتباط حقيقي بالموضوع في إطار دراسة جديّة. فيما يخص الإسجام، تورد الوثيقة في الجزء المعنون "النساء في المجتمع الفلسطيني"، ان هجرة الرجال عززت أدوار صنع القرار لدى النساء (كشريكات للرجل) بتصويرهن، فعلياً، ربات الوحدات المنزلية (صفحة ١١)، صفحة ٣٤ في الترجمة العربية). وفي جزء آخر (صفحة ٨٧، صفحة ١٠١ في الترجمة العربية)، تذهب الوثيقة الى القول بأن "هجرة العمال وما تبع ذلك من انخفاض عدد الرجال العاملين في الزراعة، فرض على النساء ان يحلن مكانهم، على شكل قوة عمل رخيصة في الكثير من الأحيان، وفي معظم الحالات كعمل غير مدفوع الأجر داخل المشروع العائلي، وبخاصة في الزراعة والخدمات"، ويستتبع هذا زيادة أعباء المرأة من العمل وزيادة استغلالها. ورغم ان الوثيقة تقر بأننا لا نعرف ما فيه الكفاية عن أثر هجرة وحركة قوة العمل المأجورة على العلاقات المرتبطة بالنوع في فلسطين، وتوصي في ضوء ذلك بإخضاعها للمزيد من الدراسة، فإنه لا يبدو انها قد استفادت من الأدب المتوفر عن مجتمعات أخرى في العالم الثالث (بما فيها فلسطين) حول ذات الموضوع. فالوثيقة لا تتطر مثلاً الى كيفية تأثر العبء الكلي لمسؤوليات المرأة داخل الوحدة المنزلية من جراء استبدال الرجال بالنساء في مهام زراعية محددة. وهي لا تعالج كذلك نتيجة أخرى لهجرة قوة العمل الذكورية وأثرها على المرأة، ونقصد توقف النساء عن العمل في الزراعة نتيجة لارتفاع دخل العائلة المتأتي من العمل المأجور. فقد أدى هذا في حالات معينة الى تعميق تبعية النساء للرجال داخل الأسرة حيثما أصبح الدخل الوارد من العمل المأجور المصدر الأساس لثروة العائلة.

^٢ في حقيقة الأمر، تقدم الأبحاث الأخيرة التي أجريت في الضفة والقطاع حول مشاركة النساء في النشاطات الاقتصادية غير الرسمية (بما في ذلك بائعات البسطات، الإنتاج الغذائي وإنتاج الملابس) دلالة معاكسة لصورة الذكر الذي يشكل المعيل الوحيد للوحدة المنزلية في أوساط الشرائح الأكثر فقراً. أنظر:

١. مركز شؤون المرأة (نابلس) وآخرون،

Self-Employed Women in the Informal Economy of the Occupied Palestinian Territories (دون ناشر، ١٩٩٤)

٢. اريكا لانج واعتماد مهنا، دراسة عن المرأة والعمل في مخيم الشاطئ للاجئين في قطاع غزة (القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٩٢)

٣. سهى هندية وآخرون، بائعات الأرصفة: ظاهرة البسطات في الإقتصاد الفلسطيني غير الرسمي أبحاث متفرقة، رقم ٥، في سلسلة أفاق فلسطينية، بيرزيت: جامعة بيرزيت، ١٩٩١.

٤. أعداد مختارة من مجلة شؤون المرأة التي يصدرها مركز شؤون المرأة - نابلس

لقد أظهرت دراسات اناليس مورس حول النساء الريفيات في فلسطين أن أثر هجرة قوة العمل المأجور على عمل النساء في الزراعة ليس واحداً في كل الحالات، وانه يختلف تبعاً للموقع الاجتماعي للوحدة المنزلية، وأكثر من ذلك، تبعاً لأماكن عمل الذكور. ففي الوحدات المنزلية لقوة العمل المأجور المهاجرة الى بلدان الخليج (ومداخيل هؤلاء أعلى من مداخيل العاملين في اسرائيل)، يكون عمل المرأة في الزراعة محدوداً، نظراً لأن المغتربين يستطيعون تأجير الأرض التي يملكونها، مثلما يملكون المقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة وعلى توظيف عمل ذكوري مأجور.^٨ وفي دراسة عن الأردن لستاي شامي ولوسين تامينيان، نجد نفس التوكيد على الأثر غير المتساوي لهجرة قوة العمل المأجور الذكورية، حيث تلاحظان ان الهجرة قد تؤدي في بعض الحالات الى تحمل النساء لكافة أعباء العمل الزراعي في المزرعة العائلية، فيما ان نتيجة الهجرة - حيثما تتسبب الأجور التي يحصل عليها المغتربون في ازدياد كبير في دخل الوحدة المنزلية- تكون توقف عمل المرأة في الزراعة.^٩ إن الأبحاث عن مصر، وهي بلد فيها نسبة عالية من العمالة المهاجرة، أظهرت هي الأخرى نمطاً مشابهاً: ففي اوساط الشرائح العليا من الفلاحين، تقود الثروة المتراكمة عن عوائد العمال المهاجرين العائلات الى حصر عمل المرأة في البيت، نظراً لأن عزلة النساء في حقل الإنجاب يظل علامة على المكانة الاجتماعية في ريف مصر.^{١٠} وتسجل اناليس مورس ملاحظةً مشابهة بأن عدم عمل النساء في الأرض ما يزال يعتبر امتيازاً ايجابياً لدى العوائل الفلاحية في فلسطين.^{١١}

اما بالنسبة لوثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الأثر الوحيد للعمل المأجور في اسرائيل على العائلة والعلاقات العائلية يُنظر اليه من الزاوية الأخلاقية-النفسية. فالعمل في اسرائيل

أوجد احتكاكاً بين العمال المأجورين وبين ثقافة ومجتمع غربيين. ووفر لهم أيضاً فرصة التواجد خارج النطاق المباشر لنظام الضبط الاجتماعي الذي يخضعون له. ويُرى في الحرية الاجتماعية التي تتوفر بفعل ذلك لإقامة علاقات جنسية خارج إطار الزواج، وللحصول على المشروبات الكحولية، تهديداً لوحدة العائلة. (تحديات وخيارات، صفحة ١٢، صفحة ٣٤ في الترجمة العربية).

^٨ اناليس مورس، "المرأة الريفية في الضفة الغربية: دراسة في تقسيم العمل الجنسي والاقتصاد، والقرابة"، آفاق فلسطينية (العدد الخامس، صيف ١٩٩٠) الصفحات ١٢٧-١٢٨. يمكن العثور على نقاش أكثر تفصيلاً لنفس المسألة في أطروحة الدكتوراة التي أعدها اناليس مورس:

"Women and Property: A Historical-Anthropological Study of Women's Access to Property Through Inheritance, the Dower and Labor in Jabal Nablus, Palestine"

أطروحة دكتوراة، جامعة امستردام، ١٩٩٢. أنظر بخاصة الصفحات ٢٤-٢٨.

^٩ ستاي شامي ولوسين تامينيان، "المرأة، العمل ومشاريع التنمية: حالتان دراستيان من الأردن"، مجلة أبحاث الرموك، المجلد الثامن، العدد ٣، ١٩٩٢، الصفحة ١٣.

^{١٠} سهر مرسى، "Rural Women, Work and Gender Ideology: A Study in Egyptian Political Economic Transformation" في كتاب: ستاي شامي وأخريات، Women in Arab Society: Work Patterns and Gender Relations in Egypt, Jordan and Sudan (برغ/اليونسكو، ١٩٩٠) صفحة ١٤٣.

^{١١} اناليس مورس، "المرأة الريفية في الضفة الغربية"، مصدر سبق ذكره، صفحة ١٢.

يمثل خصّ الإحتلال الإسرائيلي او الإحتكاك بالإسرائيليين بصفة احد المصادر الرئيسية للتغيير السلوكي لدى الفلسطينيين، موضوعاً يتكرر في عددٍ من الدراسات عن المجتمع الفلسطيني. فوثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزي كثرة من عمليات التغيير، وبخاصةً على المستوى السلوكي، الى شكلٍ او آخر من الإحتكاك بالإسرائيليين او بالوجود العسكري الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، تسجل الوثيقة ملاحظة مفادها ان انتشار العنف قد أصبح ظاهرةً عالمية، وتذهب الى القول بأن العنف الذي يمارسه الجنود الإسرائيليون بحق الرجال الفلسطينيين قد أدى الى إضعاف مكانة السلطة الذكورية داخل العائلة (وهي السلطة التي يجري تربية الأطفال على احترامها)، مما خلق أجواءً تشجع التمرد لدى الأطفال. وبالإضافة الى ما سبق، تؤكد الوثيقة ان تضعف السلطة الذكورية قد نتج عنه ارتفاع في العنف الممارس داخل الأسرة (صفحة ١٥، الصفحتان ٣٧-٣٨ في الترجمة العربية). إن هذا التحليل هو مثالٌ واحدٌ على الإدعاءات غير المدعومة بشأن الأنماط السلوكية، وهي تمرد الأطفال والارتفاع في منسوب العنف الأسري في المثال المذكور (الإدعاء الذي يتكرر في وثيقة AIDoS). وهو مثالٌ أيضاً على الإفتراض الكامن والضمني بأن المجتمع الفلسطيني لا يخضع، بحكم الإحتلال، لعمليات التغيير الإجتماعي "الطبيعية".

وبهذا الصدد يمكن تحديد مشكلتين : الأولى هي ان مثل هذه التحليلات تشكل من الناحية الفعلية إعادة إنتاج غير نقدي للإنتطاعات التي تحملها المصادر الفلسطينية، المعتمدة من جانب معدّي الوثائق، عن الآثار الإجتماعية للإنتفاضة، علماً بأن الدلائل الحسية التي يمكن الإستناد اليها لدعم الإحساس السائد لدى التربويين الفلسطينيين (في الفترة التي حضر خلالها فريق البحث الى فلسطين) عن السلوك غير المنضبط للأطفال، سيات في البيت أو المدرسة، هي شحيحة. وبالمثل، لا توجد مادة بحثية تدعم الإدعاء بأن ارتفاعاً قد طرأ في منسوب العنف الأسري، خاصة وأن هذا الموضوع لم يحظَ باهتمام من جانب الحركة النسوية والباحثين خلال العقود الماضية، [مما يعني ان قاعدة المقارنة التي تسمح باستنتاج حدوث الإرتفاع غائبة]. ان ما هو قائم فعلياً هو الوعي المتزايد من قبل النسويات الفلسطينيات، المتأثرات بالخطابات النسوية العالمية، لوجود ظاهرة العنف الأسري، او لإنتشاره الطاعي كما يزعم البعض.

المشكلة الثانية هي: فيما اننا لا نحاجج ضد اعتبار الوضع الكولونيالي للمجتمع الفلسطيني ذات ارتباط وثيق بفهم التغييرات السلوكية الناشئة فيه، فإننا ندعو الى وجوب ايراد جملة من العوامل المحورية، بما فيها تلك النابعة من او الناشئة عن ظروف السيطرة العسكرية والإقتصادية الإسرائيلية، لتفسير التغييرات في السلوكيات والممارسة عندما تطرأ. وإذا ما أخذنا قضية السلطة الأبوية وتضعفها على سبيل المثال، فإن الذي يجب بحثه هو -برأينا- التداخل والعلاقات المتبادلة فيما بين مجموعة من العوامل. هذه العوامل هي هجرة الذكور وغياهم عن بيوتهم، تهميش الزراعة وسيطرة العمل المأجور، إزدياد فرص الإستقلالية الإقتصادية للأبناء عن عائلاتهم (وللبنات بدرجة أقل)، التحلل التدريجي للوحدة المنزلية القائمة على العائلة الممتدة ونشوء وحدة العائلة النووية، نشوء الولاءات والنشاطات السياسية الخارجة عن إطار العائلة في اوساط الشباب، إعتقال اعداد كبيرة من الشبان ولفترات طويلة في الكثير من الأحيان، إضافة الى عواملٍ عديدةٍ أخرى. أما دور الإحتلال الإسرائيلي في تسريع او تشكيل هذه الإتجاهات وإيجاده للإطار العام المحيط بها، فمن الواجب

دراسته وبحثه. ليس معقولاً إذن ان يجري التركيز على عاملٍ واحدٍ فقط وحصر الإهتمام به، هو العنف الذي يمارسه الجنود الإسرائيليون تجاه الرجال الفلسطينيين، لتفسير ما يُرى من تفتتِ للسلطة البطيريركية داخل العائلة.

وعلى المستوى البنيوي، فإن معظم الوثائق تعزي -كما أشرنا سابقاً- التغييرات الجذرية في قوة العمل الفلسطينية، والقطاعات الإقتصادية الرئيسية والبنية التحتية، الى الإحتلال الإسرائيلي. غير ان هذه الوثائق لا تشير جميعاً بوضوح كافٍ الى نظام السيطرة والهيمنة الذي فرضته اسرائيل على الفلسطينيين، والآثار والنتائج بعيدة المدى لذلك على الشعب الفلسطيني. يتوفر مثل هذا الوضوح أكثر ما يتوفر في وثيقتي البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، فيما ان وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتميز بتفاديها لموضوع يمكن الإفتراض أنه بالغ الحساسية او غير منسجم مع سياسات البرنامج.

إن دينامية أخرى للمجتمع الفلسطيني لا تبرزها الوثائق هي الإستراتيجيات الفلسطينية في مقاومة نظام السيطرة والهيمنة المفروض اسرائيلياً والتكيف معه في آن. إذ لا تحوي الوثائق على إقرارٍ بالدور النشط الذي لعبته الحركة الوطنية الفلسطينية منذ اواسط السبعينات في خلق بنية تحتية من المؤسسات والأطر الجماهيرية التي توفر خدمات في حقول التعليم والرعاية الصحية وفي مجالات اساسية أخرى. ورغم ان هذه الوثائق تشير الى ان المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (وهو التعبير الدارج حالياً) قامت بتقديم خدمات بالغة القيمة خلال العقود الماضية في ظل غياب سلطة الدولة، والى انها ستواصل تقديم هذه الخدمات في المستقبل أيضاً نظراً للقيود المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية، فإنها (اي الوثائق) تفشل في التحديد التاريخي لموقع "حركة المنظمات غير الحكومية"، أي انها لا ترى انها جاءت تعبيراً عن الإستراتيجيات التي اعتمدها الحركة الوطنية الفلسطينية بغية مقاومة الإحتلال ويجاد الأشكال الملائمة للتعامل مع وضع غياب الدولة. إن دور هذه المنظمات، وبخاصة الأطر الجماهيرية الطلابية والنسوية والشبابية، في تعبئة وتسييس قطاعات واسعة من السكان، جدير بالملاحظة، وذلك إقراراً بالدور الذي لعبته القوى السياسية والإجتماعية في تشكيل الواقع الإجتماعي-السياسي الراهن في فلسطين، إن لم يكن لأي سببٍ آخر.^{١٢} ومن المهم أيضاً رؤية الدور الذي لعبته هذه المؤسسات المستقلة والمجددة في خلق نماذج جديدة للعمل الإجتماعي والخدمة العامة في مجتمع تحكمه منذ زمن طويل نخبٌ متمرسة في مواقعها، تعارض المشاركة من "أدنى"، لا فيما يخص الحكم والسلطة السياسية وحسب، بل وفيما يخص الخدمات الإجتماعية أيضاً.

^{١٢} حول الحركات الجماهيرية الفلسطينية في السبعينات والثمانينات، أنظر: ليزا تراكي، "Mass Organizations in the West Bank" (المنظمات الجماهيرية في الضفة الغربية)، في كتاب: نصير عاروري (المحرر)، الإحتلال: اسرائيل فوق فلسطين (باللغة الإنجليزية) Occupation: Israel Over Palestine، الطبعة الثانية، (بلمونت: منشورات خريجي الجامعات الأمريكية العرب AAUG Press، ١٩٨٩)، الصفحات ٤٣١-٤٤٦. أيضاً: بوست هيلزمان، Behind the Intifada: Labor and Women's Movements in the Occupied Territories (خلف الإنفاضة: الحركات العمالية والنسوية في المناطق المحتلة)، (برينستون، منشورات جامعة برينستون، ١٩٩١).

وأخيراً، فإن الوثائق المدروسة تشترك جميعاً في اتخاذها نظرة متفائلة إزاء التغييرات الكبيرة التي سيجلبها الإتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل والمفاوضات الجارية. البعض من الوثائق، كما هو حال وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معتبّط بلا تحفظ، دون إعتبارٍ للنتائج الحقيقية التي قد تتمخض عنها الإتفاقات بالنسبة لحياة الفلسطينيين. تبدأ الوثيقة بالتأكيد التالي: "إن توقيع إعلان المبادئ... في الثالث عشر من أيلول ١٩٩٣ قد فتح صفحةً جديدةً في تاريخ الشعب الفلسطيني" (صفحة z، صفحة ٧ في الترجمة العربية)، ثم تذهب الى القول بأن "الفلسطينيين في المناطق المحتلة يمرون الآن بأهم تحولٍ في حياتهم... فللمرة الأولى منذ قرون، سيشارك [الفلسطينيون] في حكم أنفسهم" (صفحة ٨٩، صفحة ١٠٢ في الترجمة العربية). وينعدم في هذه الوثيقة، كما في معظم الوثائق المُخضعة للنقد في هذه الورقة، اي نقاشٍ لعلاقات التبعية الإقتصادية والسياسية المستمرة التي تربط فيما بين اسرائيل والكيان الفلسطيني، وهي علاقات متجسدة في الإتفاقات السياسية الموقع عليها. ومع ذلك، يمكن القول ان وثيقة منظمة العمل الدولية تتسم بلهجة أكثر حذراً، حيث تعتبر إعلان المبادئ فاتحة عهد جديد من عود السلام (صفحة ١٥)، كما ان الوثيقة توضح انه طالما لم تنته المفاوضات، فإن الكثير من المؤثرات على العمالة والأجور والظروف الإجتماعية لا يمكن معرفتها بعد (صفحة ١٦).

تركز وثيقتنا البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية على آفاق التنمية في الفترة التالية لتوقيع الإتفاقات. ورغم ان بعض الوثائق (وبالأخص الوثيقة الصادرة عن منظمة العمل الدولية) تعنى بالتبنيه الى المشكلات المتوقع بروزها والى تحديد العقبات التي ستواجهها السلطة الفلسطينية في تنفيذها لبرنامجها التنموي (او ما تسميه وثيقة منظمة العمل بـ "الإنتقال من التبعية الى التنمية المستدامة")، فإنه لا توجد وثيقة واحدة تبحث او تحاول استكشاف، العواقب والنتائج الإجتماعية للعمليات والإتجاهات الإقتصادية، سواء كانت الجارية او التي يتوقع ان تطرأ. إذ لا يجري، على سبيل المثال، فحص الثمن الإجتماعي للإعتماد على القطاع الخاص كمحفز اساس للنمو الإقتصادي. تعالج وثيقتنا البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية هذا الموضوع مداورةً، أي بصورة غير مباشرة، وذلك عندما تشير الى وجوب تحقيق التوازن بين أدوار القطاعين الخاص والعام (قطاع الدولة). فتشدد وثيقة منظمة العمل على أن دور قطاع الدولة يظل مهماً، بحكم ظروف التشوّه والتجزؤ والتقييد التي تبدأ منها عملية التحويل الإقتصادي والإجتماعي للمناطق الفلسطينية المحتلة (صفحة ٢٠)، وأخذاً بالإعتبار ان التاريخ الفريد للمناطق المحتلة يحتم اهتمام الدولة وبرامجها بالمجموعات الفقيرة والمحرومة من السكان، وهي كثيرة، من خلال التوظيفات والبرامج الإجتماعية (صفحة ٢٣). أما البنك الدولي، ففيما يقر بدور قطاع الدولة في تلبية الإحتياجات الإجتماعية، فإنه يربط [فعالية] قطاع الدولة بمدى نجاح القطاع الخاص:

بسبب من الإختلالات القائمة في التوازنات الإقتصادية، وبسبب من الحاجات الإجتماعية غير الملبّاة، فإنه سيقع على عاتق القطاع العام [قطاع الدولة] دوراً هاماً في عملية التطور الإقتصادي [للضفة والقطاع]، وخاصة خلال المرحلة الإنتقالية... إذ ان على هذا القطاع ان يضطلع بشكلٍ رئيسي بمهمة رفع مستوى البنية التحتية المادية والإجتماعية، باعتبارها أولوية

مفتاحية لتحسين مستوى معيشة السكان ولحفز عملية تطور القطاع الخاص، خاصة وأن احتمالية تمويل هذه الإستثمارات من جانب القطاع الخاص تبدو محدودة.... وستكون مهمة ايجاد المناخ الداعم لقطاع الأعمال الخاصة وظيفاً أكثر ضرورة وحسماً لقطاع الدولة، بحيث يزدهر القطاع الخاص في هذا المناخ، على أن يترافق ذلك مع حماية المصلحة العامة في مجالات كالصحة والأمن والبيئة. (المجلد الأول، نظرة عامة، صفحة ٣١)

إنه من الهام فعلاً ان يجري التأمل في العواقب الإجتماعية المحتملة، والكلفة البشرية بخاصة، لتوفير المناخ الداعم لقطاع الأعمال الخاصة وللتدفق المتوقع للرساميل الى المناطق الفلسطينية المحتلة. وبهذا الصدد، فإن غياب الحركة العمالية القوية، وغياب الصياغة الواضحة لسياسة إجتماعية من جانب السلطة الفلسطينية الناشئة (كما غياب التزامها بمبدأ العدالة الإجتماعية الذي لم يعد له رواج)، هما مؤشران اثنان فقط على اتجاه الإزدياد المحتمل لإستغلال وإفقار جزء كبير من السكان إذا ما جرت عملية تطور القطاع الخاص دون ضوابط.

إشكالية العلاقات المرتبطة بالنوع

قد يكون من الأفضل البدء بالجهة التي لا تنتظر وثائقها الى النوع بشكل يستحق الذكر، سواء كان ذلك في تحليلاتها او فيما تتوصل اليه من توصيات حول السياسات العامة، ونقصد البنك الدولي. يغيب عن الجزئين الخاضعين للمراجعة من وثيقة البنك الإهتمام ببعد النوع. وهذا مفاجيء أخذاً بالإعتبار ما شهده العقد الماضي من إثارة الوعي بقضية النوع والحساسية الإيجابية تجاهها في مختلف الوكالات الدولية الكبيرة. فالجزء الأول من سلسلة البنك الدولي، والذي يحوي نظرة ملخصة للإستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي توصلت اليها الدراسة، لا ذكر فيه إطلاقاً لـ "النوع"، ولا حتى لما يعتبر تصنيفاً إلزامياً الآن عند الحديث عن المجموعات الإجتماعية الأكثر حاجة للحماية، أي الوحدات المنزلية التي تترأسها وتديرها نساء، ذلك ان وثيقة البنك الدولي لا تعدد تحت هذا العنوان سوى المجموعات التالية: المعاقين/ات، المسنين/ات، والأيتام والأرامل (المجلد الأول، صفحة ٢٠). وهذا هو حال المجلد السادس (المعنون: الموارد البشرية والسياسة الإجتماعية)، حيث يتميز هو الآخر بـ "العمى" فيما يخص النوع، فلا يتضمن الملخص الوارد في مقدمة هذا الجزء أي نقاش لمشكلات أو توصيات خاصة بالنوع. وحتى النقاشات الموجودة في متن التقرير لقضايا السكان، والصحة، والتعليم، والتدريب المهني، لا تتطرق بأي شكلٍ من الأشكال لمشكلات النوع، بل ولا يجري تفصيل المعطيات والإحصاءات حول هذه العناوين حسب الجنس. وإذ يلاحظ التقرير عند مناقشته لموضوع قوة العمل، تدني مشاركة النساء في قوة العمل (صفحة ١٢)، فإنه يصمت عن أسباب هذا التدني، ولا يجهد نفسه عناء معالجة المشكلة التي باتت تحظى بمعرفة واسعة، أي مشكلة قياس مساهمة المرأة في العملية الإنتاجية، وبخاصة عملها الزراعي. إن الذكر الوحيد للمشكلات الخاصة بالنوع هي ملاحظة عابرة يسجلها التقرير حول الأمية في اوساط النساء (صفحة ٣٦)، وأخرى حول الأسر التي تديرها نساء. وبنظر الوثيقة فإن قضية الأسر التي تديرها النساء، تعالجها وكالة الغوث عبر برنامجها في الإغاثة والخدمة الإجتماعية (صفحة ٤٧). ويوصي التقرير بأن يجري توجيه العوائد المتأتية عن نظام موحد وأكثر مساواة للحماية، نحو الفئات الأكثر هشاشة وضعفاً في المجتمع، اي المسنين الذين لا عائلات لهم، والوحدات المنزلية التي تديرها النساء، وبخاصة تلك التي لا تملك موارد ذات قيمة تذكر (صفحة ٤٩).

أما وثيقتي وكالة الغوث الدولية، فتتضمنان معالجات واضحة للقضايا والمشكلات الخاصة بالنوع، وتخصمان مساحة لمناقشة الإجراءات اللازمة لمواجهة التمييز السلبي الذي تتعرض له المرأة. وأكثر من ذلك، فإن استراتيجية الوكالة تأتي في إطار تقليد التخطيط المتصل بالنوع، وذلك من خلال تبنيها لهدف ثلاثي في عملها مع النساء: تمكينهن من اكتساب المهارات والفرص اللازمة للإعتياش، مساعدتهن في التعامل بشكل أفضل مع ما يواجهن من مشكلات إجتماعية ومشكلات داخل الأسرة، وتسهيل عملية تطوير أدوارهن في المجتمعات المحلية التي يعشن فيها (تنمية الموارد البشرية، صفحة ٨؛ أيضاً: البنية التحتية الإجتماعية والإقتصادية، صفحة ٢٠). تستند هذه المقاربة التي تعتمدها وكالة الغوث على أعمال كارولان موزر وكارين ليفي، اللتين حددتا موازنة الأدوار المشتقة من الأدوار المرتبطة بالنوع كمبدأ من مبادئ التخطيط المتصل بالنوع. وينطوي هذا المبدأ بالنسبة للنساء على تنسيق دورهن الثلاثي، حيث تتعرضن للتطلبات والإستحقاقات المتنافسة لمسؤولياتهن في مجالات الإنجاب، الإنتاج، والعائلة والمجتمع.^{١٢} ووفقاً للوثيقتين، فإن هذا المنظور يأتي في الوقت الذي قامت فيه الوكالة بـ "إعادة تحديد أغراض خدماتها الإغاثية عموماً، بحيث أصبح التركيز منصباً على الرفاهية الإجتماعية التتموية بدلاً من الإغاثة المباشرة. وقد جرى استهداف النساء بشكل خاص، إقراراً بأنهن يشكلن النسبة الأعلى من بين فئات اللاجئين الأكثر حرماناً" (صفحة ٨).

وتستطرد وثيقة الوكالة فتورد نتائج وأثار مراكز التدريب النسائية "الجديدة" التي أقامتها في مختلف مناطق عملها عام ١٩٩٠، على المهارات النسوية، حيث تشير الوثيقة الى عدم جواز تقييم وتقدير آثار البرنامج من زاوية واحدة هي المهارات المحددة المكتسبة من جانب المشاركات في التدريب، وتؤكد على ان "القيمة التربوية لنشاطات مراكز برامج المرأة تؤدي الى تدعيم دور المرأة داخل البيت. ويمكن أن نلمس تأثير البرامج، في الحجم الأكبر والإنفاق الأعلى لدخل الوحدة المنزلية، وفي درجة الإلتزام الأعلى تجاه تعليم الأطفال، وفي تحسن الوضع الصحي للعائلة ككل. وعلى نطاق اوسع، فإن النساء المشاركات في البرنامج، ويبلغ عددهن ٩١ ألفاً، أثبتن تأثيرهن في نشر وإشاعة مواقف ومكتسبات شبيهة [للتى اكتسبها عبر البرنامج] على العائلات الأخرى كل في محيطها" (صفحة ٩). ورغم عدم الإنصاف الذي قد يترتب على محاكمة هذه الوثيقة "الدعائية" بالمعايير الأكاديمية وبمقاييس السياسات العامة، فإنه من المناسب تماماً الإشارة الى انها تبدو غير واعية بالجدل الدائر في الأدب المتعلق بالنوع والتتمية، بما في ذلك تقليد التخطيط المتصل بالنوع الذي تستوحيه الوثيقة نفسها في رسم الإستراتيجية الجديدة لوكالة الغوث. فالإدعاءات التي تسوقها الوثيقة أعلاه تتجاهل على سبيل المثال، معالجة مسألة ما إذا كانت النساء المتزوجات قادرات على الإنتفاع من البرنامج في ضوء ما يتحملنه من عبء المسؤوليات الإيجابية والمنزلية. ويعوز الوضوح أيضاً كيفية توزيع الدخل الذي تحصله النساء عبر المراكز، فيما بين الإنفاق على الوحدة المنزلية وعلى تعليم الأطفال، وبين ضمان وتعزيز وضع النساء أنفسهن، سواء كن متزوجات او لا. ويلف الغموض أيضاً مسألة ما إذا كانت هناك متفاسات وفرص خارج مراكز وكالة الغوث، تستطيع النساء توظيف مهارتهن المكتسبة حديثاً فيها، وقد تشمل هذه الفرص مشروعات مدرة للدخل، تعاونية كانت ام فردية، فضلاً عن العمل في قطاع الأعمال المحلي او في المؤسسات. وهو ما ينقلنا الى المشكلات الدائمة التي تواجه المشروعات المدرة للدخل التي تقيمها النساء

^{١٢} كارولان او. موزر، Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training (تخطيط النوع والتتمية: النظرية،

الممارسة والتدريب)، (منشورات روتليج، ١٩٩٣)، صفحة ٩٥.

الفقيرات وامتدنيات التحصيل التعليمي، او التي تقام لصالحهن. وتطال هذه المشكلات الجوانب المتعلقة بالقروض والتمويل وبالخبرة التسويقية. إجمالاً، يتبين ان العوائد الملموسة لتدريب النساء الفقيرات وغير المتعلمات على مهارات محددة، ليست بالوضوح القاطع الذي تدعيه الوكالة، هذا إذا ما تعدينا قيمته التربوية المزعومة.

تقف وثيقة منظمة العمل الدولية، بناء القدرات للتنمية الإجتماعية، في تغاير صارخ لوثائق البنك الدولي، خاصة وأنها تنتمي الى نفس النوع من الأدب. في مناقشتها للعقبات التي تقف في وجه التنمية البشرية والإجتماعية، تشخص وثيقة منظمة العمل الفقر كإحدى المشكلات الأكثر صعوبة، مضيفاً ان النساء يتحملن أزر هذا الوضع، بما انهن يضطررن في الكثير من الحالات الى كسب قوت الوحدة المنزلية من خلال التعاقدات الفرعية ذات الشروط القاسية او من خلال العمل الذي يكون البيت قاعدته (صفحة ٨). يتميز وضع النساء عموماً بالمشاركة المتدنية في قوة العمل، وبامكان الوصول الى مجموعة محدودة جداً من المهن ما يميزها هو تدني الإنتاجية وانخفاض عوائد العمل فيها، وبالتميز الكبير في الأجور وظروف العمل، وفي نسب الخصوبة العالية (الصفحات ٨ - ١٠). تجدر ملاحظة ان وثيقة منظمة العمل تتعامل بنقدية مع المعطيات عن مشاركة المرأة في قوة العمل، حيث تشير الى أن المعطيات المتوافرة لا تأخذ بالحسبان مدى مشاركة المرأة في النشاطات الزراعية وفي القطاع غير الرسمي، وأنها تعكس الفرص المحدودة والشروط اللامتكافئة لمشاركة النساء في سوق العمل المحلي (صفحة ١٠). وتلاحظ الوثيقة أيضاً ان النساء هن اللواتي يجب ان يكن مقصودات عند الحديث عن الحماية الإجتماعية، وذلك نظراً لمكانتهن [المتدنية والمقهورة] إجتماعياً، وعدم امتلاكهن لقوة التفاوض التي تمكنهن من تحسين شروطهن (صفحة ١٠).

من المناسب تسجيل ملاحظتين هنا. أولاً، فيما يتعلّق بالعقبات امام التنمية البشرية والإجتماعية، وبخاصة ما يتصل بتحسين ظروف النساء، فإنه من المشجع والمنعش رؤية ان وثيقة منظمة العمل الدولية تبتعد عن الأطر التحليلية المعيارية عند النظر الى هذه العقبات والمعيقات. وسوف نبين ان الكثير من الأعمال الأكاديمية والخاصة بالسياسات العامة عن المرأة، تفعل عكس هذا، وذلك عندما تتناول وثيقتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و AIDoS.

ثانياً، إذا كان متوقعاً ان يكون تركيز وثيقة من هذا النوع منصباً على العمالة وفرص العمل، فإنه مهم مع ذلك رؤية قضية العمالة في الإطار الإجتماعي-الإقتصادي الأوسع، حيث لا تشكل التفاوتات الطبقية والتعليمية والمناطقية أنماط عمالة المرأة وحسب، بل وتحدد الى أي مدى يكون عمل المرأة مصدراً لـ "تمكينها" داخل العائلة والمجتمع ككل. فالإقرار بأن النساء لا يشكلن مجموعة متجانسة، وبأن نتائج عملهن المأجور خارج البيت متباينة، قد حث على إجراء عددٍ من الدراسات خلال السنوات الماضية. ورغم تناقض التحليلات

^{١٤} "التمكين" هنا هو بمعنى Empowerment

والإستنتاجات الواردة في هذه الدراسات، فإن من شأنها ان تغني فهمنا لمردود ولأعباء العمل المأجور بالنسبة للمرأة.^{١٠}

وبالنسبة للإطار العام الذي تقترحه وثيقة منظمة العمل للسياسة العامة، فإنها تحدد ثلاثة مجموعات كأهداف لها الأولوية في التوظيف الحكومي والبرامج الإجتماعية. وهذه المجموعات هي الشباب، والنساء، والمعتقلين المحررين حديثاً. ويعمل التقرير شمل النساء كمجموعة لها الأولوية بالإشارة الى نصيبهن العالي من أعباء الإحتلال والإنتفاضة (الصفحات ٢٣ - ٢٤).

كما ان الجزء الثاني من الوثيقة، والذي يعرض لبرنامج عمل مفصل، يخصص فصلاً لـ "العمالة والإنصاف للمرأة"^{١١}، حيث يرد ان:

التحدي الرئيس في المستقبل هو ضمان أن يُرى الى قضية مساواة المرأة وتوفير الفرص لها كعنصر جوهري في عملية التنمية أثناء الإنتقال الى الحكم الذاتي، وأن لا يجري التعامل مع هذه القضية وكأنها في مقام الأولويات الثانوية. إن الضغط الإجتماعي المتزايد لقصر دور المرأة على الحيز الخاص سوف يشكل تراجعاً جدياً في النضال الطويل والمشاركة النشطة للنساء الفلسطينيات، وسوف يعيق الإستغلال الكامل والناجع للموارد البشرية في المجتمع الفلسطيني الجديد (صفحة ١٠٠، التشديد في الأصل).

وإذا ما نحينا جانباً القبول غير النقدي للإحساس السائد رهنأ لدى بعض الأوساط في فلسطين بأن ردة ذكورية قد ابتدأت في المجتمع الفلسطيني، وكذلك القبول غير النقدي للتوكيد (الذي يتكرر في الكثير من الكتابات عن فلسطين) بأننا على اعتاب ميلاد **مجتمع** جديد (ربما بدلاً من القول بولادة نظام سياسي واقتصادي جديد)، فإنه من المهم ملاحظة ان وثيقة كوثيقة منظمة العمل الدولية، تعرض للسياسة العامة، قد دمجت مقولة النوع في تحليلها وفي توصياتها بشأن السياسة العامة. ويبدو ان الوثيقة جادة وأنها لا تقوم بمجرد التأكيد اللفظي على فكرة توفير الفرص الأفضل للنساء.

^{١٠} من المناسب ايراد ملاحظة هنا حول المطلب العام بفتح فرص العمل امام النساء، وهو مطلب تتقدم به عادة المتعلمات والعاملات من النساء. فقد وجدت اناليس مورس في بحثها الذي أجرته في فلسطين ان "التغاير واضح فيما بين آراء النساء الناشطات لصالح المرأة من جهة، وهن متعلمات ويعملن في وظائف تحظى بالإحترام، وبين النساء الأكثر فقراً والعاطلات عن العمل من جهة أخرى. فالناشطات يملن الى تأييد مطالبة المرأة بحقها من الإرث، ويتقدن مبدأ "المهر"، ويويدن بقوة دخول المرأة حقل العمل مقابل أجر. إن هذه الآراء لا تتناسب والتجارب [الحياتية] الملموسة للنساء الفقيرات والريفيات، والذي يعني العمل بأجر بالنسبة لمن عبء عمل ثقيل جداً، واللواتي لا يستطعن الإستغناء عن الدعم العائلي والحمائلي لصالح المطالبة بمصتهن من الإرث، واللواتي يرين المهر كمصدر هام للملكية...." (النساء والملكية، مصدر سبق ذكره، صفحة ٢٧٢).

^{١١} "Employment and Equity for Women"

نتنقل الآن الى الوثيقتين اللتين تعالجان موضوع النساء تحديداً: تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووثيقة آيدوس المعنونة ورقة استراتيجية النوع. ان المتوقع في مثل هذه الوثائق هو ان توظف الأطر التحليلية التي تم تطويرها خلال العقود الماضية من قبل المتخصصات النسويات والعاملات في حقل "النساء في التنمية" و "الجندر والتنمية" (WID / GAD)، وذلك عند وصف وتحليل وضع ومكانة المرأة في المجتمع واقتراح الإستراتيجيات الملائمة لتقديم هذا الوضع وللرفع من مكانة المرأة. إن الأمر المذهل في هاتين الوثيقتين هو انعدام أي إطار تحليلي من النوع المذكور أعلاه في وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيما يتعايش في وثيقة آيدوس إطار " كهذا (بصورة غير مريحة) مع إطار آخر يتسم بالتقليدية.

نبدأ بوثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يرزح وصف وتحليل العلاقات والتراتب المرتبطين بالنوع، تحت ثقل مقارنة معيارية، تحجب في مواقع عدة الديناميات الفعلية والقوى الإجتماعية العاملة في المجتمع الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، يشخص الجزء الحامل لعنوان "النساء في المجتمع الفلسطيني" المشكلات التنموية الأكثر أهمية بالنسبة للنساء على النحو التالي: الحقوق القانونية المحدودة في ظل الشريعة الإسلامية، الإمكانات المقيدة للحصول على المشورة القانونية وعلى القروض او التمويل، الإرتفاع النسبي لمعدلات التسرب من المدارس، الزواج المبكر، الإمكانات المحدودة للوصول الى المصادر الإقتصادية، القيود المفروضة على حركة النساء، العبء الثقيل للأعمال المنزلية، تفضيل المواليد الذكور على الإناث، وأخيراً العنف الأسري. ولدى تفحص كيفية معالجة هذه العناوين، نجد ان غالبيتها العظمى تُخضع للتحليل المعياري في وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونقصد بذلك ان التفسير يتم عبر الرجوع الى العادات والتقاليد والمواقف السائدة، فيما يُهمَلُ النظر الى العوامل المادية الأخرى، والتي تقدم -عندما تُؤخَذُ في مجموعها- تفسيراً أقرب الى الصحة للممارسات والظواهر التي تعددها الوثيقة.

ولغرض التوضيح، نورد مثالين فقط: تسوق الوثيقة قواعد الحياء والحشمة الأخلاقية لتفسير ظواهر تسرب الفتيات من الدراسة، والصعوبة التي تواجهها النساء إن لم يرافقهن أحد أقربائهن الذكور في الإلتقاء بالمحامين لشرح مطالبهن واحتياجاتهن إليهم، أو للتوجه الى المحكمة سعياً للحصول على قروض، وأخيراً لتفسير الحركة المقيدة للنساء. أما تفضيل الأطفال الذكور، فتفسره الوثيقة من خلال الرجوع الى القيمة العالية التي يعطيها الفلسطينيون للمحافظة على اسم العائلة: "ينتقل اسم العائلة من خلال الذكور، ولهذا السبب يجري تفضيلهم على الإناث. وفي هذا السياق، فإن المحافظة على استمرارية خط النسب عبر إنجاب الأطفال الذكور هو الطموح الأعلى للرجال والنساء على حدٍ سواء" (صفحة ٩، صفحة ٣٢ في الترجمة العربية). ليس القصد من جانبنا هو إنكار أهمية المواقف والعادات التقليدية، وإنما التشديد على وجوب وضعها في الإطار الكلي للظروف المادية والعلاقات الإجتماعية التي يعيشها الرجال والنساء.^{١٧}

^{١٧} تثير عالمة الإنسان الأردنية ستاي شامي نقطة مشابهة تستحق التوقف أمامها: "إن القيم المجتمعية وایدولوجيات النوع تلعب دوراً هاماً لا يجوز التقليل من شأنه، غير أنها تعبر عن نفسها بأشكالٍ مختلفة انسجاماً واتفاقاً مع عواملٍ أخرى. ويتوضح [في الكتاب]

وإذا ما اخذنا مثال تفضيل الأطفال الذكور، فإنه ليس من الصعب رؤية السبب الذي يجعل مجتمعاً فقيراً، لا وجود فيه لنظام حماية إجتماعية مؤسس ورسمي (نظام من صنع الدولة)، يعتمد على الأبناء فيعطيه هذه الأهمية العالية. لا يكمن الأمر إذن في الهوس الغريزي بالمحافظة على اسم العائلة، بل في الضرورة النابعة من الظروف المادية ومن وقائع التنظيم الإجتماعي. فالأبناء مهمون بالنسبة للرجال والنساء بقدر ما يشكل هؤلاء مصدراً للدعم المالي وللرعاية في الكبر، وعليه يكون ضمان انجاب عدد كاف من الأبناء القادرين على توفير متطلبات الأبوين في سن الشيخوخة، أمراً رئيسياً بالنسبة للرجال والنساء. إن هذا النمط من تفضيل الذكور يوجد في مجتمعات فلاحية أخرى في العالم الثالث، وخاصة في الهند والصين غير المسلمتين.

تبرز هنا مسألة تتعلق بالتوتر والنزاع القائم بين الإطار المعياري الموظف لوصف وفهم البنية والعلاقات الإجتماعية في فلسطين، وبين التغييرات الفعلية التي نراها في نفس المجتمع. إذ إن وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعرض الممارسات الإجتماعية في المجتمع الفلسطيني، شأنها في ذلك شأن أي مجتمع عربي آخر، على أنها نتاج لـ "التقاليد الإجتماعية": فـ "السلوك الإجتماعي التقليدي" يساعد في تحديد دور المرأة في المجتمع (صفحة ٩، صفحة ٣٢ في الترجمة العربية)، كما أن "التقاليد الإجتماعية لها أهميتها الخاصة في المجتمع العربي نظراً لكونها وريثة التراث الذي يفصل بين عالمي المرأة والرجل، بما يترتب على ذلك من تقسيم واضح للعمل والمسؤوليات" (صفحة xiii، صفحة ١٦ في الترجمة العربية). كيف يمكن للوثيقة بعد هذا المصالحة والتوفيق بين التغييرات الفعلية والمرئية، وبين التقاليد الثابتة والعصية على التغيير؟ إزاء هذا السؤال تتبنى الوثيقة موقفاً غريباً، فلا تُعرض البنى والممارسات الفعلية كما هي عليه حقيقة، أي كوقائع توجب التعامل معها على الأرض، بل يجري عرضها داخل الإطار المعياري المعتمد. ويبدو الأمر وكأن المجتمع الفلسطيني الحالي، وبخاصة ما في داخله من علاقات مرتبطة بالنوع، يتعذر وصفها وفهمها دون الرجوع الى "جوهر" أزلي موروث! بكلمات أخرى، يغدو المجتمع الفلسطيني، كما هو حال المجتمعات العربية الأخرى، عصياً على الفهم على شكل واقعه الراهن، ولا يمكن فهمه بالتالي إلا على صورة قربه أو بعده عن جوهره الحقيقي المفترض. إن ما يجري في هذه الحالة هو معارضة الوقائع القائمة بالتقاليد الموروثة، دون إعطاء تقدير للحقيقة القائلة بأن "التقاليد" هي نفسها بناء تاريخي، وكونها كذلك، فإنها تخضع للتبدل الدائم. ويمكن هنا إيراد ملاحظة جانبية مفادها أن مثل هذه الصياغة لمفهوم "التقاليد" ومثل هذا الوزن المُعطى لها في تفسير الممارسات الإجتماعية يتقاطع ويلتقي مع التصورات اليومية الشائعة لدى الفلسطينيين عن التقاليد وعن أهميتها. ويشتبه المرء في ضوء ذلك بأن المحادثن المحليين لمن كتب الوثيقة، قد عززوا الإفتراضات المسبقة التي جاء كاتبوا الوثيقة الى الميدان وهم يحملونها، بدلاً من دفعهم الى إعادة النظر في تلك الإفتراضات، الأمر الذي يعني أن المحادثن المحليين قد أثروا بدورهم على الطريقة التي تم فيها تأطير القضايا المعالجة في الوثيقة.^{١٨} ويكفي مثال واحد من الوثيقة لتبيان هذا النزاع بين الحقيقي والمثالي المتخيل:

أن مفهوم التقاليد لا يمكن استخدامه أو تطبيقه بصورة بسيطة. ويتوجب أن يتوافر الوضع الكافي بشأن ما يشمله هذا المفهوم: جملة من القيم والتوقعات الإجتماعية، وأيضاً تقسيماً محدداً للعمل واستراتيجيات للبقاء في إطار دائم التغير".

(المقدمة "Women in Arab Society"، مصدر سبق ذكره، صفحة xiii)

^{١٨} تنبعت ربما حمامي أيضاً للنزوع القائم في الكتابات عن المرأة الفلسطينية، سواء من جانب الفلسطينيين أو الكتاب غير الفلسطينيين، لتحديد مصادر اضطهاد المرأة في التقاليد السائدة. وتشير حمامي الى أن مفهوم "التقاليد" ومفاهيم أخرى لا يجري إعادة تعريفها علمياً، وإنما تستخدم وفق معناها اليومي الشائع، دون التدقيق في والإلتفات الى ثنائية التقليدية والحداثة المتعارضة، ودون وعي حقيقة أن

يجري التقديم لمناقشة موضوعي الزواج والعائلة في الوثيقة بالتأكيد على ان النساء الفلسطينيات تزوجن تقليدياً داخل بنى القرابة اللواتي ينتمين اليها، وأن هذا النمط بدأ يتغير مع تشريد الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ (صفحة ١١، صفحة ٣٤ في الترجمة العربية). ثم تورد الوثيقة نتائج دراسة توصلت الى ان الزواج من غير الأقارب قد وصل نسبة ٥٣٪، فيما بلغت نسبة الزواج داخل نفس العائلة ١٧٪ فقط.١١ وطالما ان هذا هو الواقع، ليس واضحاً إطلاقاً لماذا يكون ضرورياً إستحضار "التقاليد" عند وصف الإتجاهات الراهنة في المجتمع، هذا إلا إذا كان هناك إفتراضاً مبطناً بأن هذا المجتمع الذي تحركه التقاليد لم يتغير في الجوهر، وإن كانت بعض نواحي الممارسة الإجتماعية تظهر وكأنها تتغير.^{٢٠}

يمكن تسجيل نفس الملاحظة فيما يخص مستوى العلاقة فيما بين الدين وبين العلاقات المرتبطة بالنوع. وربما أوضح المقطف التالي نقطتين مترابطتين:

يشتمل المجتمع الفلسطيني سكاناً مسلمين ومسيحيين. وفي ظل الحكم العثماني، حكمت الأعراف الدينية التقليدية العلاقات العائلية، وحكمت بالتالي النساء أيضاً. ورغم ان الديانتان تعتبران المؤمنين من كلا الجنسين متساوين أمام الله، فإنهما لا يسحبان هذه المساواة على وضع الرجال والنساء في المجتمع. وتشدد الديانتان أيضاً على إطاعة النساء للزواج. قبل حرب عام ١٩٦٧.... تبعت الأنظمة القانونية في [كل من الضفة الغربية وقطاع غزة] النظامين القانونيين الساريين في الأردن ومصر. وقد استمر العمل بهذه القوانين وتطبيقها بعد الإحتلال، بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية الذي يحكم كافة الحقوق والواجبات الهامة للرجال والنساء في المجتمع. تتبع هذه القوانين الشريعة المستمدة من القرآن ومن التفسير التقليدي له. (صفحة ٨، صفحة ٣١ في الترجمة العربية)

أولاً: إن الإلتفات الى البعد التاريخي يغيب في العادة عن الدراسات المشابهة لدراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتالي فإن ما يتضمنه الإستشهاد السابق من اهتمام بالتاريخ هو منعش. بيد ان أسباب إستحضار الفترة العثمانية تحديداً كخلفية ضرورية لفهم النظام القانوني الذي يحكم العلاقات الراهنة بين الرجال والنساء،

الممارسات والخطابات التقليدية تشكل في سياق الحياة اليومية على أيدي مجموعة متنوعة من المجموعات الإجتماعية النشطة والتي تمثل رؤى متصارعة للهوية الجمعية.

أنظر: ربما حماسي، "Contemporary Feminist Scholarship and the Literature on Palestinian Women" (العلم النسوي المعاصر والأدب المكتوب عن المرأة الفلسطينية)، في: *Gender and Society: Working Papers*، مصدر سبق ذكره، الصفحات (٢٠-٢١).^{١٩} المصدر المستشهد به لهذه النسب هو:

هند قطان سلمان، "Palestinian Women and Economic and Social Development in the West Bank and Gaza Strip"

صادر عن UNCTAD (DSD/SEU/Misc. 4)، ١٩٩٣

^{٢٠} قد يكون مصححاً النظر في هذا الموقع الى ما كانت توصلت إليه هيلما جرانكفيسست في سنوات العشرين، أي قبل سبعين عاماً، بأن ٦٧٪ من حالات الزواج في قرية إرطاس الفلسطينية كانت بين غير الأقارب (٢٤٪ بين الحمائل المختلفة داخل القرية، و٤٣٪ من خارج القرية)، فيما ان ٣٣٪ فقط من حالات الزواج تمت بين الأقارب (أي داخل نفس الحاملة). أنظر:

Hilma Granqvist, *Marriage Conditions in a Palestinian Village*, vol. 1, Helsinki: Societas Scientiarum Fennica, 1931, p. 66.

ليس واضحاً على الإطلاق. إن السبب الوحيد الذي نستطيع تقديمه هو ان الرجوع الى الفترة العثمانية يؤكد التواصل والإستمرارية الثقافية / الحضارية، ويوحى بالتالي بيئة إجتماعية وثقافية لم تخضع لأي تغيير. ثانياً: علينا ان ننحصر نقدياً الإفتراض الكامن في الإستشهاد السابق بأننا إنما نتعامل في حالة الضفة والقطاع مع مجتمع تظل الأعراف الدينية "تحكمه" بشكلٍ او بأخر. ونحتاج كذلك لأن نميز بين "المجتمع المسلم" وبين المجتمع الذي تكون فيه القوانين الخاصة بالعائلة مستمدة من الدين. يسهل احتجاب هذا التمييز في الوقت الذي نتحدث فيه الخطابات الغربية والمحلية عن قبضة "الإسلام" المحكمة على المجتمع، الأمر الذي يعني ان المسألة لا تكمن في الدمج المركب للقوانين والممارسات الفعلية في المجتمع وحسب، بل أيضاً في الإفتراض القائل أن الإسلام "يحكم" العلاقات الإجتماعية. إن ما ينبغي بحثه هو إستخدامات الدين والتدين والممارسة الدينية، والمعنى والأهمية التي تُعطى لها، من جانب الفئات الإجتماعية المختلفة، ومن جانب الرجال والنساء. يضاف الى ذلك بحث مدى احترام الشريعة الإسلامية نفسها ومدى التقيد بها في الحياة العملية من قبل الفئات المختلفة في المجتمع، إذ معروف جيداً ان بعضاً من الحقوق التي تضمنها الشريعة، وبالأخص تلك التي تمنح النساء حق الميراث، يجري تجاوزها في معظم المجتمعات الإسلامية، على يد مسلمين يعدون أنفسهم مؤمنين يؤدون الفرائض الدينية.

إنه من المفاجيء، في ظل التوافر الحالي لعدد كبيرٍ من الأدبيات التي تتناول موضوعي النوع والتنمية، ان لا تستعين وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمفاهيم والأطر التحليلية الأكثر فائدة في هذه الأدبيات. فلا يرد مثلاً أي ذكرٍ لتقليد التخطيط المتصل بالنوع الذي ذكرناه سابقاً، كما ان مفاهيم المصالح والحاجات الإستراتيجية والعملية المرتبطة بالنوع كان بمقدورها ان تكون ذات فائدة من أجل بلورة التوصيات في مجال السياسة العامة، خاصةً لدى التمييز بين تخطيط تلك التدخلات التي من شأنها أن تحسن وضعية النساء ضمن التقسيم القائم للعمل بين الجنسين، وبين التدخلات اللازمة للتحويل الأعمق لعلاقات اللاتكافؤ القائمة بين الرجال والنساء. وأخيراً، فإن الدور الثلاثي للنساء هو مفهومٌ آخر كان يمكن ان يكون مفيداً في تحديد العوائق والإمكانات التي تتضمنها عملية التنمية.

اما الورقة الإستراتيجية للنوع، التي أعدتها المنظمة التنموية الإيطالية آيدوس لصالح السوق الأوروبية المشتركة، فيمكن وصفها بأنها تعاني من إنفصامٍ على المستوى المفهومي، حيث تتصارع في داخلها أطرٌ لا يمكن التوفيق بينها حتى تتعايش معاً كأدوات لدراسة وتحليل العلاقات المرتبطة بالنوع. هنا تكمن مشكلتان، الأولى: هناك قدرٌ من عدم الإنسجام فيما بين تبني الوثيقة الواضح لخطاب الـ WID/GAD الراهن، (بما في ذلك مفاهيم الإحتياجات والمصالح العملية والإستراتيجية المرتبطة بالنوع، ومفهوم دور المرأة الثلاثي)، وبين التبنّي الضمني لإطارٍ معياري في وصف وتفسير الممارسات الإجتماعية وخصائص التنظيم الإجتماعي. ثانياً، نتيجةً لتبني الإطار المعياري، تجد الوثيقة نفسها مشرّكة في تناقضات وتعارضات عندما تحاول تفسير الممارسات الإجتماعية الفعلية والملموسة. وبالتحديد أكثر، تصطدم الإفتراضات الموجودة في الوثيقة عن المجتمع والثقافة الفلسطينيين مع الحقائق الموثقة والملاحم الملموسة للمجتمع.

لقد تطرقنا فيما سبق الى مشكلة الإفتراضات الثقافية المسبقة، وهي مشكلةٌ توبىء الكثير من الكتابات عن المجتمعين العربي والفلسطيني فيما يخص النوع. ومن هذه الزاوية، تفوق وثيقة آيدوس وثيقة برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي في نظرتها الى المجتمع والثقافة الفلسطينيين، باعتبارهما "الأخر" المطلق. ولدى مناقشة الوثيقة لعلاقات النوع، وللإتجاهات الإقتصادية الإجتماعية، والمؤسسات والممارسات الإجتماعية، يظهر مدى تأثرها بدرجة بالإطار المعياري. تتضمن الأمثلة على مثل هذه الإقتراضات المسبقة ما يلي: تتظّم الأعراف والقيم الدينية والتقليدية العلاقات المرتبطة بالنوع بين العائلات، وبين أفراد العائلة الواحدة (صفحة ١٨)؛ عاشت النساء الريفيات في عالم منفصل (صفحة ١٩)؛ في المجتمعات الشرق أوسطية (ومن ضمنها فلسطين طالما انها تنتمي الى الشرق الأوسط) تخفي النساء اللواتي يرأسن وحدات منزلية هذه الحقيقة من أجل حماية أنفسهن من القانون ومن الممارسات التقليدية، لأن التورط مع النظام القانوني والإضطراب للتعامل مع المحكمة، هو عار بالنسبة للمرأة ويمس بشرف العائلة كلها (صفحة ٢٢)؛ إن الموانع الدينية والثقافية هي العوامل الأساس في تفسير نسب المشاركة المتدنية للمرأة في النشاط الإقتصادي (صفحة ٣٣)؛ تعتبر الخصوبة العالية أمراً إيجابياً بما انها تضمن بقاء الأمة، وهي السبب الأساس لتشجيع الأبوين للزواج المبكر لبناتهم (صفحة ٨٤).

إن مثلاً إضافياً من حقل الإنتاج سيوضح التوتر الذي يلزم تبني المفاهيم والمقاربات المشتقة من أدبيات الـ WID / GAD من جهة (مفهوم الدور الثلاثي للمرأة مثلاً)، والإصرار على أهمية وضرورة التفسير المعياري من جهة أخرى، علماً بأنه مشتق من الكتابات الإستشراقية حول المجتمع العربي.

تبدأ الورقة بعرض الأهداف المحددة للدراسة، وهي تشمل من بين أشياء أخرى، هدف إعطاء صورة كاملة ومتماسكة لظروف النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي أدوارهن الإنتاجية والإنتاجية والمجتمعية بغية تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وحاجاتهن العملية والإستراتيجية المرتبطة بالنوع، وقدرتهن على الوصول الى المصادر والتحكم بها" (صفحة ٥).

في الجزء المكرس للنشاط الإقتصادي، تتناول الورقة مسألة العوائق التي تحد من مشاركة النساء في النشاطات الإقتصادية خارج المنزل، وذلك بعد ان كانت قد أوردت ملاحظة بشأن لا-مرئية عمل المرأة المنزلي (والذي يشمل في المناطق الريفية نشاطات زراعية مهمة، وأخرى بنفس القدر من الأهمية في تربية الحيوانات). إن المفاجيء هنا هو التأطير المعياري للإجابة المعطاة على هذا السؤال الهام. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، حيث يظهر ان كاتبات الوثيقة لسن متبوهات للمزاوجة الصعبة والمزعجة بين هذا التفسير المعياري وبين التفسيرات الأخرى المقدمة، والتي يجري الإستشهاد ببعضها من الأدب المتوفر. تبدأ الورقة إذن بهذا التأكيد الجازم:

يبدو ان الموانع الدينية والثقافية حيال عمل المرأة هي الأسباب الرئيسية الكامنة وراء نسب المشاركة المتدنية من جانب النساء في النشاطات الإقتصادية خارج المنزل. وفقاً لتقرير UNCTAD حول النساء الفلسطينيات، ترفض الكثير من العائلات تشغيل بناتها في اسرائيل... لأنها تعتبر هذا العمل غير جدير بالإحترام... وبالإضافة الى ذلك، يرى الكثير من الرجال الفلسطينيين أن واجبهم يتمثل في إعالة نساتهم، وبالتالي فإن عمل المرأة "يكون مصدراً للإحساس بالعار من جانب كل المرتبطين بها".... تشترك الكثير من النساء في هذه النظرة،

حيث يربطن علائقياً بين العمل خارج المنزل، وبين المكانة الإجتماعية المتدنية، وينظرون الى هذا العمل على انه يفتقد للإحترام طالما انه ينطوي على الإحتكاك المباشر مع الرجال (صفحة ٣٣).

ثم تستطرد الورقة فتقدم أسباباً ووقائع أخرى، تأخذ بعضها من الدراسات المتوفرة، بما في ذلك تقرير الـ UNCTAD (الأونستاد)^{٢١}، وهي حقائق ذات معنى ومعقولة، خاصة من زاوية الدور الثلاثي للمرأة. وعند النظر في هذه الأسباب والوقائع "الأخرى" مجتمعة، فإنها تبدو أكثر أهمية من العامل "الثقافي" او بنفس درجة أهميته على الأقل. تشمل هذه الأسباب والوقائع ما يلي: النقص في مراكز رعاية الأطفال وبيوت العجزة والمسنين مما يبقي النساء مسؤولاتٍ عن العمل المنزلي؛ التفضيل الواضح لمهنتي التدريس والتمريض اللتين تسمحان بالدمج بين العمل والإهتمام بالمنزل ورعاية الأطفال؛ وزيادة مشاركة النساء الغزيات في قوة العمل بعد وصولهن سن انقطاع الحيض الأمر الذي يعني تقلص الوقت المطلوب منهن لرعاية الأطفال. ويجري ذكر التالي كعوامل إضافية: الصعوبات الكامنة في الوصول الى اماكن العمل البعيدة عن القرى والمنازل، الطبيعة الوضيعة للكثير من الأشغال الموجودة، وانتشار البطالة بين الذكور (صفحة ٣٣-٣٤).

وينسحب عدم الإنسجام على العلاقة بين الإطار المعياري وبين الممارسات والإتجاهات الإجتماعية الفعلية. ويظهر وكأن الوثيقة لا تعي هذا التفارق، الى الحد الذي يجعل المرء يميل الى الإستنتاج بأن الجاذبية التي يمارسها الإطار المعياري (أي صوغ التفسيرات بالرجوع الى مجموعة أزرلية من التقاليد والقيم) هي قوية الى الدرجة التي تجعلها تفوق وتطغى على البيئات التي تقدمها الحياة والتي يرد ذكرها في الوثيقة نفسها. وكما أسلفنا، فإن الورقة تتقدم بمجموعة من الأطروحات والنقاط الأساسية حول المجتمع والثقافة الفلسطينيين، يمكن إجمالها من خلال التأكيد الذي تسوقه الورقة بأن "الأعراف والقيم الدينية والتقليدية التي يجري تناقلها من جيل الى آخر، هي التي تنظم العلاقات المرتبطة بالنوع فيما بين العائلات، وفيما بين أفراد العائلة الواحدة" (صفحة ١٨). لناخذ مثلاً على ذلك هو الزواج، حيث تقول الورقة بهذا الصدد: "في معظم العائلات التقليدية، يتمتع الأبناء (الذكور) منذ طفولتهم بقدر أكبر من الحرية ومن سلطة إتخاذ القرار، فيما ان البنات يُنتظرُ منهن ان يكن مطيعات وأن يخضعن لسيطرة العائلة." (صفحة ١٨). هنا، فضلاً عن الإدعاء الإشكالي بشأن القبضة المحكمة بإطلاق من جانب "جوهر" تقليدي أزلي، تبرز مشكلة التوفيق بين فكرة الإبن/الذكر كلي الجبروت، وبين الإستنتاج الذي تستشهد به الوثيقة من أحد الأبحاث، حول الشكل السائد للزواج، حيث يكمن إختيار الزوجة في يد والدي الرجل الشاب، والذان يحاولان بهذه الطريقة تدعيم قيم التبعية والسلطة الأبوية التقليديتين (صفحة ٢١). إذ تنقل الوثيقة عن تقرير UNCTAD ان قرار إختيار الزوجة يتخذ في ٦٪ من الحالات من قبل الأبوين فقط، وفي ١٧٪ من الحالات يكون القرار مشتركاً بين الأبوين وبين الإبن، فيما ان الإبن هو الذي يختار زوجته في ٦٣٪ من الحالات ويطلب بعد ذلك موافقة أبويه. أما نسبة ٢٪ فقط هي التي تقرر لوحدها إختيار الزوجة دون الحصول على موافقة الأهل. ومع ذلك، لا يمكن إعتبار هذه المعطيات مساوية للقول بوجود حريات واسعة وسلطة لاتخاذ القرارات لدى الأبناء الشباب.

٢١ هند قطان سلمان، مصدر سبق ذكره.

تتضح سطوة الإقتراضات الثقافية المسبقة أيضاً في التوصيات التي تقدمها ورقة آيدوس حول السياسات العامة، رغم ان هذا الأمر يطال الجانب النظري أكثر مما هو عليه حقيقة (وهو شيء يثير التساؤلات). يبدأ الجزء المخصص للتوصيات حول الخطوات العملية بالتأكيد على ان:

" [طريقة] مقارنة قضايا "النساء في التنمية" (WID issues) ...في البلدان المتوسطة التي توجد فيها ثقافة إسلامية قوية، هي بكل تأكيد مسالة حساسة للغاية (صفحة ١١١)؛ فـ "التنمية لا تتأسس على النجاعة الإقتصادية وحسب، بل وعلى الديناميات الإجتماعية-الثقافية أيضاً. إن منهج "الجندر (النوع) في التنمية" هو مقارنة مرهفة تتحسس النواحي الثقافية؛ فبعيداً عن فرض الأفكار "المتغربة" أو المتجانسة مع ما هو سائد، تشدد هذه المقاربة على الحاجة لتوفير تفسيرات دقيقة ومتأنية للعلاقات الإجتماعية-الثقافية بين الرجال والنساء في مجال التدخل العملي المحدد.... وفي هذا الإطار، فإن المقاربات لكيفية إدماج الجندر (النوع) في بيئة إسلامية لا بد وأن تكون متنبهة لأشكال التعبير الملموس عنها في كل منطقة" (الصفحتان ١١١-١١٢).

إن النظرة التي يليها المرء على التوصيتين الرئيسيتين اللتين تخلص اليهما الوثيقة "في ضوء ما سبق، وأخذاً بالإعتبار الخصائص المحددة للمناطق الفلسطينية المحتلة"، تدفعه الى التساؤل عما إذا كانت هناك جوانب تجعل هاتين التوصيتين ذات إرتباط حقيقي بالظروف الإجتماعية الثقافية الفريدة لفلسطين. فالتوصيتان تتصان على دعم تنفيذ "الأعمال الإيجابية التوكيدية بهدف جسر الهوة في الفرص المتوفرة للرجال والنساء؛ وتخصيص (كوتات) للنساء كأساس يحكم تنفيذ المشروعات بغية التغلب على الفجوة القائمة ارتباطاً بالنوع (صفحة ١١٢). ولما تبقى من التوصيات التي تقدمها الوثيقة ضمن الإطار الذي حددته، ذات الطبيعة الشاملة والعمومية، القابلة للتطبيق في أية بيئة ثقافية كانت.

حول: المعطيات، المصادر والمنهجية

تتركز المشكلات المنهجية والعملية التي ناقشناها حتى الآن في ثلاث قضايا هي المعطيات والمصادر والتحليل. ففي ظل غياب المعطيات الأولية الموثوقة حول النواحي المختلفة للمجتمع الفلسطيني، اعتمد كتاب الوثائق قيد النقاش وغيرها من الوثائق المشابهة، على أفراد كانوا مصادر معلومات محلية أو "شركاء" للجهة التي تعد الوثيقة، لينتج عن ذلك عملية نسخ وإعادة إنتاج غير نقدية لرؤى وتفسيرات هذه المصادر لـ "الوقائع". وقد ضاعف من هذه المشكلة، ان من كتب الوثائق ينقصه التألف مع الأدب النقدي الصادر حديثاً حول النوع والمجتمع في الشرق الأوسط، وبالأخص ذلك الجزء الذي يتناول قضية العلاقات المرتبطة بالنوع. فالوعي بالمجادلات والنقاشات الأخيرة في الأدب العلمي عن أشكال تمثيل النساء والرجال في الشرق الأوسط، وعن العلاقات المرتبطة بالنوع في هذه المنطقة، لا بد وأنه كان سيجعل كتاب الوثائق أكثر انتباهاً وحذراً إزاء قبول وإعادة إنتاج ما يحملونه، وما تحمله مصادر معلوماتهم المحلية، من تصورات وتفسيرات حول العلاقات المرتبطة بالنوع.

وفيما يخص المعطيات والمراجع، تدرك الوثائق قيد الدراسة وبقدر متفاوت مشكلة المعطيات المتوفرة عن المجتمع الفلسطيني. ومن هذه الناحية، فإن وثيقتي البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية هي الأكثر وعياً للنواقص القائمة في المعطيات وللتناقضات فيما بين المتوفر منها. فبعد أن تسجل وثيقة البنك الدولي ملاحظة مفادها أن الأدب المنشور عن الظروف الإجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة واسع، تؤكد أن الكثير من المعطيات التي تتضمنها هذه الأدبيات تثير جدلاً واسعاً ولا يمكن الإطمئنان إلى دقتها وموثوقيتها (الموارد البشرية والسياسة الإجتماعية، صفحة x). وتذكر الوثيقة غياب الإحصاء الشامل للضفة الغربية وقطاع غزة طوال أكثر من خمس وعشرين عاماً، وتورد أيضاً أن مصدر الكثير من المعطيات عن المناطق المحتلة هي الجهات الإسرائيلية الرسمية، وأن المعطيات عن القدس الشرقية وعن المستوطنات ليست متوفرة، كما تشير إلى الطبيعة المحددة جداً للإحصاءات الفلسطينية، مما يمنع إخضاعها للمقارنات المقطعية أو الطولية، وإلى الاختلافات بين المعطيات التي تقدمها مصادر متنوعة، وإلى قضايا أخرى في ذات السياق (نظرة عامة، صفحة ١).

وأما وثيقة منظمة العمل الدولية، فتناقش هي أيضاً التفارقات القائمة بين المعطيات المتوفرة حول مؤشرات عديدة، وتقر بندرة وعدم موثوقية الإحصاءات الموجودة، مشيرة إلى أنها تعتمد أساساً على إحصاءات دائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية، فيما أن الإحصاءات الأخرى تأتي من المسح الذي أجرته منظمة فافو^{٢٢} ومن الدراسات والمسوح التي قام بها فلسطينيون وفلسطينيات (الصفحتان ١٠-١١).

تأتي المعطيات التي يتضمنها تقرير وكالة الغوث الدولية من مصادر جمع المعطيات الموجودة في الوكالة نفسها، وهي تعنى باللجنتين أساساً. إن إحصائية محددة، هي التي تخص أسر اللاجئيين التي ترأسها نساء (تنمية المورد البشري، صفحة ٨) يتكرر ذكرها في الكثير من التقارير الأخرى، بحيث يكون الإيحاء بأن النسب التي تخص اللاجئيين من هذه الناحية (٤٢٪ من الأسر التي تعيش أوضاعاً صعبة بشكل خاص، و٢٢٪ من أسر اللاجئيين ككل تُدار من قبل نساء) يمكن تعميمها على الفلسطينيين ككل.

أما الوثيقتان اللتين تشكل المرأة موضوعهما، فمن الصعب فهم سبب تكسبهما عن نقص غريب في وعي ما أشرنا إليه من مشكلات تتعلق بالمعطيات. ولا تفق الأمور عند هذا الحد، بل إن الوثيقتين توردان أرقاماً ونسباً مشكوك في صحتها، وهي التي كان يمكن إهمالها لو جرت مقارنتها بالإحصاءات التي توفرها مصادر أكثر موثوقية. وإجمالاً، تتميز الوثيقتان بنقص في القدرة على الحكم الصحيح فيما يخص المصادر التي تُنسخ منها "الحقائق". هاكم بعض الأمثلة على الإدعاءات الخاطئة أو المثيرة للشك في وثيقة آيدوس: إن المرأة التي تتعدى سن ٢٢ تفقد حقها في رفض من يطلب الزواج إليها وتصبح مرغمة على قبول الرجل الذي يختاره لها أهلها (صفحة ٢١)، تتبع كل من مصر والأردن الشريعة في نظمها القانونية (صفحة ٢٧)، لا يُتاح للنساء أن يكن قاضيات (صفحة ٢٧)، تكتسب النساء القدرة على عقد إتفاقيات قانونية تعاقدية فقط بعد زواجهن وبشرط أن يكن نوات أهلية عقلية وقدرة على إدارة ميراثها (صفحة ٢٨، علماً بأن المصدر الذي يجري الإستشهاد به هو دراسة إيطالية عن النظم القانونية الإسلامية منشورة سنة ١٩٢٥)، أن مشكلة العنف الأسري حادة جداً فبي

٢٢ ماريان هايبرغ وجير اوفسن وآخرون، مصدر سبق ذكره.

الوقت الحالي، ويعود السبب في ذلك جزئياً الى الأشكال المختلفة من العنف والتي تعرض لها المدنيون الفلسطينيون خلال الإحتلال العسكري [الإسرائيلي] (صفحة ١١٦)، وأن المرأة التي تتعرض للإعتداء لا يمكن لها ان تأخذ خطوات قانونية مباشرة، بل على الرجل الذي يعتبر ولي أمرها أن يفعل ذلك نيابة عنها (صفحة ٢٩).

إن التآلف مع المجتمع الفلسطيني بالحدود الدنيا، والقدرة على الحكم بشكل أفضل على المصادر، كان من شأنهما ان يجنبا وثيقة آيدوس الأخطاء الفاضحة التالية التي وقعت فيها: انه لا يوجد قانون او تقليد يقضي بفقدان المرأة حالما يتجاوز سنها الـ ٢٢ عاماً حق رفضها لمن يطلب يدها، وأن الأردن ومصر لا يتبعان الشريعة في أنظمتها القانونية، وأن ذلك صحيح فقط فيما يخص مجال الأحوال الشخصية، أن النساء بمقدورهن ان يصبحن قضاة في فلسطين كما يتبين من وجود قاضية واحدة على الأكل في محكمة السير في رام الله، وأن النساء يملكن الصفة التعاقدية القانونية بصرف النظر عن حالتهم الإجتماعية، وأنه لا يوجد دليل على حدة مشكلة العنف الأسري في الوقت الحالي، وأن المرأة "المتعرضة للإعتداء" تستطيع أخذ خطوات قانونية بمفردها، إذا كان المقصود هنا القدرة القانونية لا ما هو متبع تقليدياً في بعض التجمعات السكانية.

تصمت وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن قضية نوعية وموثوقية المعطيات عن المجتمع الفلسطيني. وكما هو حال ورقة آيدوس، تملأ الإدعاءات غير المدعومة، والإستشهادات بالمصادر غير الموثوقة، والأخطاء البينة، وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما يشوهها ويهدد صدقيتها، فنجد مثلاً اطروحات من نوع: الإرتفاع في منسوب العنف الأسري نتيجة لتآكل السلطة الذكورية (ذكر سابقاً)، عدم قدرة النساء على ممارسة العمل في الجوانب القانونية المتعلقة بالأسرة (صفحة ٨، صفحة ٣١ في الترجمة العربية)، النسبة العالية للأسر التي تديرها نساء في الضفة الغربية (حوالي ٣٧٪) (صفحة ٦، صفحة ٢٩ في الترجمة العربية)، نشوء ظاهرة الأمهات كبيرات السن اللواتي يرعين ابنائهن في غياب المساعدة من جانب البنات (صفحة ١٦، صفحة ٣٩ في الترجمة العربية)، الحالات العصبية (anorexia nervosa) ^{٣٣} كحالة منتشرة في اوساط الفتيات المراهقات (صفحة ٢٨، صفحة ٤٩ في الترجمة العربية) وهلم جراً.

وإذا كانت تقارير فرق البحث من النوع الذي انتج هذه الوثائق قد تتضمن أخطاءً وعرضاً غير صحيح للحقائق، دون ان تفقد مع ذلك قيمتها كوثائق توجه السياسات العامة، فإن الوضع في حالتنا يزداد تعقداً نتيجة لشحة وندرة المسوح او الدراسات الشاملة التي يمكن الإعتماد عليها للخصائص الرئيسية للمجتمع الفلسطيني. وعليه، فإن واحدة من العواقب الجدية للمشكلات المعروض لها أعلاه تتمثل في ان كافة الوثائق المذكورة قد تتحول بدورها الى مراجع أساسية معتمدة عن فلسطين، تقوم مؤسسات فلسطينية وأجنبية أخرى باستخدامها. وفعلاً، فإن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد بدأ يصير مرجعاً له سلطة معرفية، ومن المرجح ان بعض ما يتضمنه التقرير من "حقائق" وتفسيرات مستقاة من مصادر ملتبسة، سيجري نسخها والإستشهاد بها الى ما لا نهاية في تقارير أخرى من ذات الطراز.

^{٣٣} هذه الحالة العصبية هي عبارة عن حالة هستيرية ترتبط بالعادة بالفتيات المراهقات، حيث يفقدن شهيتهم للطعام ويبدأن بفقدان الوزن وصولاً الى الموت في بعض الأحيان

إن إيجاد العلاج لمثل هذا الوضع ليس سهلاً، إذ إن القدرات البحثية في فلسطين، كما المصادر، تبقى محدودة، فيما ستتواصل (على المدى القريب) البعثات الميدانية المكونة من مستشارين يمكنون فترات قصيرة لغرض إعداد دراسات عن المجتمع والإقتصاد الفلسطيني، وذلك بهدف توفير القاعدة المعلوماتية التي يحتاجها صانعو السياسات في المنظمات الدولية. إن الحاجة الأكثر ملحاحية هي إجراء تعداد سكاني ومسح إحصائي عام وشامل لفلسطين، وقد بدأت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بالإعداد لمثل هذا الإحصاء، وشرعت أيضاً في القيام بالعديد من المسوح التي يتوقع أن تزيد نتائجها من معارفنا عن الحقائق الأكثر أساسية فيما يخص المجتمع والإقتصاد الفلسطينيين. إن التعداد السكاني الشامل، إذا ما اقترن بالدراسات القطاعية والفردية المعمقة لنواح مختارة من المجتمع والتي يجب أن تقوم بها المؤسسات البحثية الفلسطينية، هي الحد الأدنى المطلق المطلوب لرسم سياسات سليمة. إننا بحاجة إلى معطيات موثوقة عن المشاركة في قوة العمل، المأجور منه وغير المأجور، إضافة إلى المعطيات عن حجم وحدود وملاح ودور الإقتصاد غير الرسمي، وعن فرص الحصول على الملكية والموارد، واستراتيجيات إدارة الوحدات المنزلية، من ضمن موضوعات أخرى.

ومع ذلك لا يمكن إختزال المشكلة إلى مجرد مصداقية المعطيات ومدى توافرها. إذ تبقى مسألة المقاربة التي يجري اعتمادها، ونعني بذلك الإطار المفاهيمي المحدد الذي يجري استخدامه، وتبقى أيضاً الإفتراضات عن المجتمع (وبخاصة عن العلاقات المرتبطة بالنوع)، كما التفسيرات والتحليلات المقدمة. ومن هذه الناحية يبدو أن من كتبن الوثيقتين الخاصتين بالمرأة الفلسطينية قد جئن إلى الميدان بإعاقه مزدوجة، أي بحملهن مجموعة من الإفتراضات المسبقة عن المجتمع والثقافة الفلسطينيين، وبعدم معرفتهن بالأدب العلمي النقدي عن المجتمعات الشرق أوسطية. إن نقص المعرفة بهذا النوع من الأدب قد سهّل قبول الكاتبات ونسخن لما زودتهن به مصادر المعلومات المحلية التي اعتمدنها من معلومات وتفسيرات، وقد تم أخذ كل ذلك على عواهنه دونما تمحيص ولم يجر إخضاعه للفحص النقدي الجدي.

وكتعليق نهائي، من المهم الإشارة إلى أن البعثات التي توكل إليها مهمة تقدير الإحتياجات وبلورة التوصيات حول السياسات العامة تضم في صفوفها، إلى حد كبير، مهنين من ذوي الكفاءة. بيد أن ذلك لا ينفي حقيقة أن الغالبية العظمى من البعثات لا تنتفع بشكل مناسب وبدرجة كافية من خبرات ومعارف الأكاديميين والمهنيين الفلسطينيين. وباستثناء قلة من الحالات، فإن معظم المؤسسات الدولية تؤلف المهنيين الفلسطينيين بصفة مرجعية ميدانية ومصادر للمعلومات فقط، دون تجاوز هذه الحدود نحو رؤية النتائج الإيجابية التي تترتب على إشراكهم في مراحل التحليل وصياغة التوصيات حول السياسات العامة.

ورغم أننا تناولنا في الأجزاء الأولى من هذه الورقة قضية مقاربة العلاقات المرتبطة بالنوع في المجتمع شرق الأوسطي، فإنه حري التأكيد مجدداً على أن المشكلة الرئيسية هنا إنما تكمن في هيمنة التصورات الإستشراقية والإستشراقية الجديدة حول المجتمع وحول العلاقات المرتبطة بالنوع، على الأوساط الأكاديمية والصحفية والصناعة للقرار. حتى العلم النسوي لم ينجح هو الآخر من تأثيرات الخطاب الإستشراقية حول الشرق الأوسط، رغم أن هذا العلم باستجوابه للإفتراضات والتصورات الجاهزة، يفترض أن يكون محصناً أمامها. إن ملاحظة قانديوتتي التي استشهدنا بها قبلاً، فيما يتعلق بحشر حياة النساء المسلمات في قوقعة "عالم يتميز بعدم

قابليته المطلقة للقياس والمقارنة"، يطبع أيضاً بعض الكتابات النسوية العلمية عن الشرق الأوسط. وقد لاحظت مارنيا الازرق، في سياق كتابتها عن القضايا النظرية والمنهجية التي تبرز لدى دراسة نساء "أخريات" (وفي حالتها النساء الجزائريات)، ان العلم النسوي يميل، باستثناءات قليلة جداً، الى الإستمرار في موضوعة النساء "المختلفات" في صفة "الأخر" بدون تواسطات، باعتبارهن تجسيدات لتقافات تُرى على انها دونية وتُصنّف بـ "التقليدية" او "البطريكية". إن هذا، تضيف الازرق، يتعمق من خلال الإنحياز السياسي في تمثيلات الإختلاف، والذي يتوضّح بأفضل شكل من خلال البحث عما هو "مثير" وغريب وزري: ختان الإناث، تعدد الزوجات، الحجاب، وما شابه، وكل ذلك منزوع عن سياقه ومثبت كمطلقاتٍ معيارية²⁴.

ورغم المساواة التي تظهر في هذا الحكم، فإنه يستهدف جوهر المشكلة المتمثل في النظرة الى النساء المسلمات/او العربيات/ او شرقاً وأوسطيات وكأنهن يعشن في مجتمعات مختلفة بشكل كبير جداً ولها فرادتها، بحيث يتطلب فهمها وقف إجراءات البحث والدراسة المعتادة. بذلك، لا تُطرح الأسئلة الإعتيادية، ولا يجري التعامل مع القوى الإقتصادية والإجتماعية وكأنها ذات أهمية (خلاقاً لأهميتها في المجتمعات الأخرى).

إن التحدي يتمثل في تغيير المسار الذي تندفع عليه حتى الآن الكثرة من الأعمال عن النساء وعن العلاقات المرتبطة بالنوع في الشرق الأوسط.

²⁴ Marnia Lazreg, *The Eloquence of Silence: Algerian Women in Question*, New York and London: Routledge, 1994

برنامج دراسات المرأة

في جامعة بيرزيت

تدريس * أبحاث * برامج مجتمعية

يأتي تأسيس برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت في وقت بالغ الحساسية، تخوض فيه النساء الفلسطينيات، ويخوض فيه المجتمع الفلسطيني ككل، محاولة معالجة مجموعة كبيرة ومعقدة من القضايا الاجتماعية والإقتصادية والسياسية. ويتطلب فهم العلاقات المرتبطة بالنوع في المجتمع الفلسطيني، وتحليل القضايا الاجتماعية المفصلية والجدل حولها، وكذلك تطوير سياسات عامة ناجعة تكون واعية لإعتبارات النوع، يتطلب كل هذا مبادرة شاملة ومتواصلة. إن برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت يهدف الى الإسهام في هذا المجهود الجماعي من خلال استحداث برنامج تدريسي خلاق، ومن خلال الأبحاث المنهجية والمؤجّهة حول العلاقات المرتبطة بالنوع في المجتمعين العربي والفلسطيني. كما يسعى البرنامج الى أداء هذا الدور عن طريق برنامج نشط للعمل المجتمعي.

البرنامج الأكاديمي - التدريس:

"دراسات المرأة" هو برنامج أكاديمي يندرج في إطار كلية الآداب في جامعة بيرزيت ويقدم حالياً وإبتداءً من السنة الدراسية ١٩٩٤-١٩٩٥ تخصصاً فرعياً في دراسات المرأة. ولهذا الغرض تم تطوير منهاج أساسي من أحد عشر مساقاً من حقول علمية متنوعة ويتضمن المساقات التالية: مقدمة في دراسات المرأة، المرأة والتنمية، المرأة والقانون، المرأة في المجتمع العربي، تاريخ الحركات النسوية، النوع الاجتماعي والخطاب، ومساق المرأة والعائلة.

الأبحاث:

يهدف برنامج دراسات المرأة الى تشجيع وتسهيل عملية البحث حول المرأة الفلسطينية على صعيدين: الأول هو تأسيس مشاريع بحثية خاصة به، والثاني جمع المصادر والوثائق وتقديم الخدمات الى الباحثات والباحثين الآخرين. وقد شرع البرنامج في أيلول ١٩٩٤ بمشروع بحث واسع، بالتعاون مع باحثات وباحثين آخرين، حول موضوعة "المرأة الفلسطينية في المجتمع". ويستهدف المشروع تقييم الوضع الحالي للأبحاث التي صدرت في هذا المجال في أربع قطاعات محددة في المجتمع الفلسطيني وفي السياسات الاجتماعية العامة ذات إرتباط بالمرأة هي: التعليم، وسياسة الإستحقاقات والدعم الاجتماعي، والإقتصاد، ومجال الثقافة والمجتمع. وبذلك، يطمح البرنامج الى تطوير استراتيجيات بحثية وعملية تعكس احتياجات ومصالح وحقوق النساء، وتعمل على إثارتها وكسب التأييد لها في إطار النقاشات الدائرة على المستوى العام حول مستقبل المجتمع الفلسطيني.

العمل المجتمعي:

إضافة إلى أهدافه العلمية والأكاديمية، يهدف برنامج دراسات المرأة إلى تطوير مسارين لتقوية وتمكين النساء الفلسطينيات من كافة النواحي، وذلك عبر برنامج التنمية المجتمعية حيث يلتقي ويتقاطع هذا البرنامج مع شبكة المؤسسات النسائية الفلسطينية النامية باستمرار. كما يسعى البرنامج إلى التأثير والإسهام في بلورة سياسات عامة ومؤسسية، تتحسس القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وتقر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لسائر المواطنين. ويندرج ضمن المخططات الجارية في برنامج دراسات المرأة، إجراء دراسة لبرامج التدريب المنفذة في فلسطين، وذلك من منظور النوع الاجتماعي، من أجل التعرف على احتياجات المجتمع من التدريب إضافة إلى تهيئة الأرضية لتنفيذ برامج تدريبية في مجال التخطيط المرتبط بالنوع في مؤسسات ومواقع أساسية منتقاة.

للمزيد من المعلومات، يرجى الإتصال بـ:

برنامج دراسات المرأة

جامعة بيرزيت، ص.ب. ١٤، بيرزيت، الضفة الغربية، فلسطين.

تلفون: ٩٩٨٢٠٠٠ - ٢ - (٩٧٢) أو ٩٩٨٢٩٥٩ - ٢ - (٩٧٢)

فاكس: ٩٩٥٧٦٥٦ - ٢ - (٩٧٢) أو ٩٩٨٢٩٥٩ - ٢ - (٩٧٢)

البريد الإلكتروني: pjohnson@ws.birzeit.edu